

دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة
المؤسسات - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة -

تحت إشراف الأستاذ:

كثير عيسى

من إعداد الطالبتين:

مرزوقي مسعودة

لعكايشي وردة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الأستاذ
رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	سبتي إسماعيل
مشرفا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (ب)	كثير عيسى
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	شنتاتي سامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا أَنْتَهَى دَرْبٌ وَلَا خَتَمَ جَهْدٌ وَلَا تَمَّ سَعْيٌ إِلَّا بِفَضْلِهِ ثُمَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ، وَلِلَّهِ
الْحَمْدُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ.

أهدي هذا النجاح إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم و المعرفة، إلى من
سميت بأسمه ورفعت رأسي عالياً افتخاراً به " أبي الغالي "

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واستمدت منها قوتي واعتزازي بذاتي، إلى الكفاح الذي
لا يتوقف، إلى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار، إلى ينبوع العطاء اللامتناهي
"مؤنستي أُمي العزيزة"

إلى المحبة التي لا تنضب والخير بلا حدود، إلى من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق
واخلاص "إخوتي وأخواتي "

إلى صديقتي في هذا العمل ، وإلى كل من شجعني وشدّ من أزرِي ولو بالكلمة الطيبة.





الإهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام { وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين }

أهدي عملي هذا إلى:

من كلله الله بالهيبة والوقار وأحمل إسمه بحب وافتخار " أبي الغالي " سندي في الحياة
أطال الله في عمره وأمدّه بالصحة والعافية.

إلى نبع العطف والحنان التي لا مثيل لها في الوجود " أمي الغالية " أطال الله في عمرها.

إلى من يمتلكون المودة والمحبة في قلبي " أختي وأختوي "

إلى من آمن بي وساندني على المضيّ قدما " زوجي "

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل.

وردة



شكر وتقدير

وَأذْ تَأْتِيَنَّ رِبْكَمُ لِنَّ شَكْرُكُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد ﷺ.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير:

إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرتنا الدكتور " كثير عيسى " الذي لن تكفي حروف هذه الرسالة إيفائه حقه وصبره الكبير، وتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن فجزاه الله عنا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الموقرين على قبولهم عنا القراءة والتصحيح، وتقديم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة
كما يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة.
وإلى كل من دعمنا في عملنا هذا المتواضع من قريب أو بعيد.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	البسمة
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والتحصيـل الضريبي في ظل الحوكمة
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
08	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه
08	الفرع الأول: تعريف النظام الضريبي
09	الفرع الثاني: أهداف النظام الضريبي
10	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي التقليدي
10	الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي
11	الفرع الثاني: أهمية التحصيل الضريبي
11	الفرع الثاني: طرق التحصيل الضريبي
13	المطلب الثالث: تحديات التحصيل الضريبي التقليدي
16	المبحث الثاني: الرقمنة في الإدارة الضريبية
16	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة ومتطلباتها
16	الفرع الأول: تعريف الرقمنة
17	الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة
17	الفرع الثالث: تعريف رقمنة الإدارة الضريبية
18	المطلب الثاني: أدوات الرقمنة في الإدارة الضريبية
19	المطلب الثالث: مزايا الرقمنة في الإدارة الضريبية
20	المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالامتثال الضريبي والفعالية الضريبية
20	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وأبعادها في القطاع العام

20	الفرع الأول: تعريف الحوكمة في القطاع العام
20	الفرع الثاني: أبعاد الحوكمة في القطاع العام
21	المطلب الثاني: الامتثال الضريبي
21	الفرع الأول: مفهوم وأهمية الامتثال الضريبي
22	الفرع الثاني: طرق تحقيق الامتثال الضريبي
22	المطلب الثالث: الحوكمة والفعالية الضريبية
23	الفرع الأول: الحوكمة الضريبية
25	الفرع الثاني: الفعالية الضريبية
27	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب المسيلة
29	تمهيد
30	المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الضرائب المسيلة
30	المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة
30	المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب المسيلة
32	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المسيلة
38	المبحث الثاني: أهم التطورات الرقمية المعتمدة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة
38	المطلب الأول: بوابة التصريح والدفع عن بعد " مساهمتك "
38	الفرع الأول: تعريف بوابة التصريح والدفع عن بعد " مساهمتك "
39	الفرع الثاني: مزايا بوابة " مساهمتك "
39	الفرع الثالث: الإطار القانوني لبوابة " مساهمتك "
41	المطلب الثاني: منصة الدفع الإلكترونية لحقوق الطوابع الجبائية " طابعكم "
41	الفرع الأول: تعريف منصة " طابعكم "
41	الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها منصة " طابعكم "
42	الفرع الثالث: مزايا منصة " طابعكم "
42	المطلب الثالث: المنصة الإلكترونية لاقتناء قسيمة السيارات " قسيمتك "
42	الفرع الأول: تعريف منصة " قسيمتك "
43	الفرع الثاني: مزايا منصة " قسيمتك "
44	المبحث الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
44	المطلب الأول: الدراسة الوصفية للعينة
44	الفرع الأول: منهج ومجتمع وعينة وأداة الدراسة

45	الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في الدراسة
46	المطلب الثاني: تحليل بيانات ومحاور الدراسة
46	الفرع الأول: تحليل بيانات الدراسة
52	الفرع الثاني: تحليل بيانات محاور الدراسة
55	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
57	خلاصة الفصل الثاني:
59	الخاتمة
62	قائمة المراجع والمصادر
66	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
45	مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	01
45	مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	02
46	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس	03
47	توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر	04
48	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	05
49	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	06
50	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	07
52	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبانة	08
53	يمثل نتائج المحور الأول تقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي	09
54	يمثل نتائج المحور الثاني دور الحوكمة في تعزيز الرقمنة	10
55	يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول	11
56	يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني	12

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المسيلة	32
02	واجهة موقع بوابة "مساھمك"	38
03	واجهة منصة "طابعكم"	41
04	واجهة منصة "قسيمتك"	43
05	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس	47
06	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر	48
07	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	49
08	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المسمى الوظيفي	50
09	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	51
10	يوضح نتائج المحور الأول تقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي	53
11	يوضح نتائج المحور الثاني دور الحوكمة في تعزيز الرقمنة	54

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة المؤسسات على مستوى مديرية الضرائب المسيلة، حيث تركز الدراسة على أهمية الرقمنة في تعزيز كفاءة وشفافية العمليات الضريبية وتوفير الوقت والجهد لكل من الإدارة والمكلفين بالضريبة.

وقد تم إجرائها بالاعتماد على منهجين: الأول المنهج الوصفي استخدم في إعداد الإطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد عليه للقيام بالدراسة الميدانية من خلال إستبانة تم توزيعها لتشمل عينة من الإداريين والموظفين بمديرية المسيلة، وقد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن الرقمنة ساهمت في تسريع إجراءات التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب المسيلة، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة تعزز بشكل كبير من ثقة المكلفين بالخدمات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التحصيل الضريبي، الحوكمة.

Abstract:

This study aims to identify the extent to which digitization contributes to increasing the effectiveness of tax collection under institutional governance at the M'sila tax directorate, the study focuses on the importance of digitization in enhancing the efficiency and transparency of tax processes and saving time and effort for both the administration and taxpayers.

It was conducted using two approaches: the first, a descriptive approach was used to prepare the theoretical framework for the study and the second, a descriptive analytical approach was used to conduct the field study through a questionnaire distributed to a sample of administrators and employees at the M'sila directorate, we have reached several conclusions, the most important of which is that digitization has contributed to accelerating tax collection procedures at the level of the M'sila tax directorate moreover, the application of governance principles has significantly enhanced taxpayer's trust in digital services.

Key words: digitization, tax collection, governance.

مقدمة

في ظل التحولات التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم، لاسيما في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لجميع البلدان وفي مختلف القطاعات للتعايش مع عصر جديد من الرقمنة، وخاصة في الدول النامية ولاسيما ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات صحية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرفت الإدارة الضريبية استجابة لمواكبة التطورات الحديثة من خلال التحول من العمل التقليدي إلى عمل جديد يقوم على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويتمتع بالجودة والفعالية والكفاءة، وذلك بهدف إعادة بناء المنظومة الضريبية من خلال تبني أنظمة إلكترونية وهو ما يزيد من الشفافية والكفاءة في تحصيل مختلف الضرائب والرسوم، والعمل على توفير بيئة تشجع على الامتثال الضريبي، وتسهيل العمليات للمكلفين بالضريبة بالشكل الذي يعزز من قدرتهم على دفع ضرائبهم، وكذا تحسين مناخ الأعمال ومحاربة التهرب والغش الضريبي.

إلا أن التحول الرقمي تتخلله جملة من المخاطر والصعاب والتحديات التي يمكن أن تحول دون تحقيقه لأهدافه المنشودة، مما قد يضع الإدارة الضريبية في وضعية حرجة.

وفي هذا السياق برزت الحوكمة كإطار تنظيمي وإداري ضروري لضمان فعالية التحول الرقمي وتحقيق أهدافه، إذ تساهم الحوكمة في ضمان توجيه التكنولوجيا بالشكل السليم نحو خدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتقلل من مظاهر الفساد وسوء التسيير داخل الإدارة، كما توفر إطاراً من أفضل الممارسات والضوابط التي تعني بالاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات التي تمكنها من إنجاح مشاريع التحول الرقمي.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل الحوكمة؟

الأسئلة الفرعية:

- هل تؤثر الرقمنة على التحصيل الضريبي بدرجة عالية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة؟
- هل تساهم الحوكمة بتعزيز الرقمنة بمديرية الضرائب بالمسيلة؟
- هل تساهم الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب بالمسيلة؟

فرضيات الدراسة:

- تؤثر الرقمنة على التحصيل الضريبي بدرجة عالية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة؛

- تساهم الحوكمة بتعزيز الرقمنة بمديرية الضرائب بالمسيلة؛
- تساهم الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب بالمسيلة.

أهمية البحث:

- توضيح أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة عن التحصيل الضريبي لاعتماد الرقمنة في أسلوب العمل.
- إبراز تأثير الرقمنة في عصنة الإدارة الضريبية وزيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل الحوكمة.
- إبراز أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة في ضمان فعالية التحولات الرقمية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على التحصيل الضريبي التقليدي.
- تحديد الدور الذي تحدثه رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي.
- التعرف على علاقة الحوكمة بالامتثال الضريبي والفعالية الضريبية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالجباية، وكون هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.
- التطورات الحديثة التي عرفتھا الإدارة الضريبية خاصة في مجال الرقمنة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم إجراء هذا البحث في مديرية الضرائب لولاية المسيلة.
- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال شهر ماي 2025.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض وتوظيف المفاهيم النظرية، وذلك من خلال الاستعانة بأهم المصادر والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث، والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها واستنباط المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل نتائجها.

تم استعمال الاستبيان كوسيلة لجمع معلومات الدراسة الميدانية، وبواسطة البرنامج الإحصائي SPSS تم تحليل النتائج المتحصل عليها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حياة برحمون، 2024.

عنوان الدراسة	مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي.
نوع الدراسة	مقال علمي
الهدف من الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التدابير المتخذة لرقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، وانعكاسها على التحصيل الضريبي.
أهم النتائج	ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة في تسهيل التعاملات بين المكلف والإدارة الجبائية حيث أنها اختصرت الجهد والوقت، كما وعملت على تبسيط إجراءاتها الجبائية للوصول إلى الأهداف المنشودة.
أهم الاقتراحات	ضرورة إنشاء شبكة معلوماتية تربط مختلف الإدارات الجبائية مع الإدارات العمومية لتسهيل التعاملات، حيث يجب إقامة التعاون بين هذه المصالح لتبادل المعلومات إلكترونياً دون الحاجة لتنقل أعوان الإدارة الجبائية لهذه المصالح وهذا لاختصار الوقت والجهد.

الدراسة الثانية: بومعد سمية، جناحي محمد علاء الدين، 2023.

عنوان الدراسة	رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية - دراسة تجريبية مصر والأردان.
نوع الدراسة	مقال علمي
الهدف من الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور رقمنة التحصيل الضريبي في ضمان الإيرادات الضريبية، وأهم المكاسب الاقتصادية المحققة إثر هذه الرقمنة.
أهم النتائج	الانتقال من الشكل التقليدي إلى الدفع الضريبي الإلكتروني ساهم في القضاء على الفساد، البيروقراطية، كما ساهم في نشر الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة الأداء الضريبي.

أهم الاقتراحات	وجوب بناء بنية تحتية لازمة من أجل نجاح الرقمنة في قطاع الضرائب وخاصة التحصيل الضريبي.
----------------	---

الدراسة الثالثة: حراش إبراهيم، 2012.

عنوان الدراسة	عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير. دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة: 2002-2010.
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
الهدف من الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح وتقديم عرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة الفعالية في التسيير.
أهم النتائج	ينطبق برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في مضمونه مع استراتيجيتي الإصلاح الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية والتنظيمية وكذا أسلوب الإدارة.
أهم الاقتراحات	ضرورة عصرنة قطاع البنوك والمؤسسات المالية بغرض تحسين عملية التحصيل الضريبي وتنوع سبل دفع الضرائب، كالدفع عن طريق التحويل البنكي وبطاقات الائتمان الإلكترونية الذكية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق من الدراسات تم ملاحظة أنها تناولت موضوع الرقمنة والتحصيل الضريبي من زوايا متعددة، بينما الدراسة الحالية بحثت في دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل الحوكمة وهو ما يميزها عن باقي الدراسات السابقة.

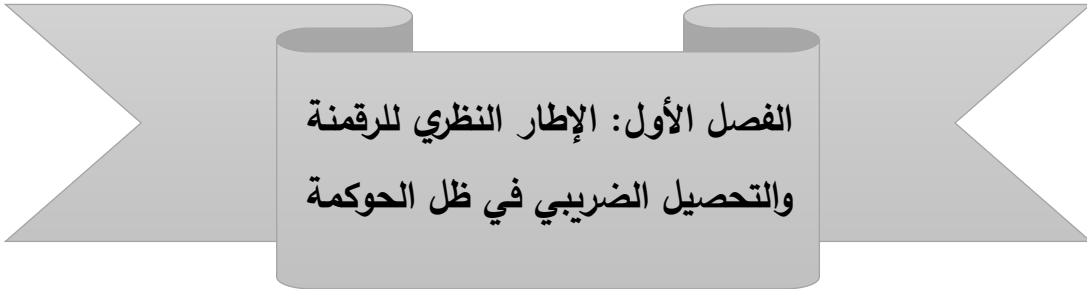
هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري الذي تطرقنا فيه إلى الرقمنة والتحصيل الضريبي في ظل الحوكمة، أين تم تناول مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي من خلال عرض مفهوم النظام الضريبي وأهدافه، ومن ثم التحصيل الضريبي التقليدي، وكذا التحديات التي تواجهه، ثم الانتقال إلى دور الرقمنة في الإدارة الضريبية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الرقمنة ومتطلباتها، ومن ثم محاولة معرفة أدوات الرقمنة في

الإدارة الضريبية، وكذا مزايا الرقمنة في الإدارة الضريبية، ومن ثما التطرق إلى علاقة الحوكمة بالامتثال الضريبي والفعالية الضريبية، حيث تم التعرف على الحوكمة وأبعادها في القطاع العام، وكذا الامتثال الضريبي، ومن ثم الحوكمة والفعالية الضريبية.

بينما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة من أجل معرفة واقع الرقمنة في مديرية الضرائب بالمسيلة، حيث تطرقنا في البداية إلى تقديم عام للمديرية الضرائب المسيلة من خلال تعريف المديرية، ثم التطرق إلى مهامها وهيكلها التنظيمي، ثم الانتقال إلى أهم التطورات الرقمية المعتمدة ومن ثم التحليل الإحصائي للاستبيان.



الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة
والتحصيل الضريبي في ظل الحوكمة

تمهيد:

أحدثت الرقمنة تحولاً عميقاً في أداء مختلف الإدارات العمومية، لاسيما الإدارة الضريبية حيث أصبح اعتماد التقنيات الرقمية ضرورة حتمية لتحسين جودة الخدمات وتعزيز المصداقية والثقة بين أطراف العلاقة الجبائية وتسهيل عمل الإدارة، مما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء الضريبي وتسهيل عمليات التصريح والتحصيل الضريبي، كما تبرز أهمية حوكمة المؤسسات باعتبارها شعاراً إصلاحياً بامتياز، يمكن من خلالها إبراز الشفافية، تكريس الرقابة، إرساء التشاركية في العملية الإدارية، وبالتالي فإن الرقمنة في سياق حوكمة المؤسسات تمثل رافعة استراتيجية لتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة وكفاءة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم العمليات التي تستخدم في إدارة الإيرادات الضريبية، وينتج عنه تمويل الخزينة العمومية بإيرادات كمصدر لتحقيق التنمية في شتى الميادين، إلا أن هذه العملية تواجه عدة معوقات تضعف من فعاليتها أبرزها ضعف كفاءة الموارد البشرية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وانتشار التهرب الضريبي نتيجة ضعف الوعي الجبائي، وفيما يلي سيتم التفصيل في مختلف الأحكام المتعلقة بعملية التحصيل الضريبي من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه

يعد النظام الضريبي من بين أجزاء النظام المالي العام لأي دولة، بحيث تعد الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في هذا النظام.

الفرع الأول: تعريف النظام الضريبي

قدمت العديد من التعاريف للنظام الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: "هو مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع"¹.

التعريف الثاني: "هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة التي تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة في خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية"².

عموما يمكن القول إن النظام الضريبي يتراوح بين مفهومين أحدهما أشمل من الآخر:

المفهوم الواسع للنظام الضريبي: هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تلاحمها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي يختلف ملامحه من مجتمع إلى آخر لاعتبارات عديدة، فهو يختلف حسب الدول المتقدمة عن في نظرائها المتخلفة، وكذا حسب

¹ علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي، أطروحة دكتوراه، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022-2023.

² ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 12، 2012.

طبيعة نظام الدول الرأسمالية والاشتراكية، وعموما فالنظام الضريبي هو مجموعة محددة ومختارة بعناية شديدة من التصورات الفني للضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجملها هيكلًا ضريبيا متجانسا يعمل بطريقة محددة من خلال القوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصورة عامة وأهداف السياسة الضريبية بصورة خاصة¹.

المفهوم الضيق للنظام الضريبي: يعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتراع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل².

الفرع الثاني: أهداف النظام الضريبي

ويبقى دائما الغرض الرئيسي للنظام الضريبي هو تغطية الأعباء العامة إي توفير الموارد المالية بصورة تضمن له الوفاء بالالتزامات اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع³.

الأهداف السياسية: وتتمثل فيما يلي:

- يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال وبذلك نشر روح المسؤولية؛
- استخدام الضرائب لتحقيق الأهداف السياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية.

الأهداف الاجتماعية: يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- العمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل بما يتفق مع العدالة الاجتماعية؛
- استعمال الدولة للضرائب كوسيلة لرفع أسعار المنتجات التي ترها مضرّة بالصحة؛
- تمويل بعض الخدمات العامة لإفراد المجتمع كالأمن وغيرها بالأموال المحصلة من فرض الضرائب؛

الأهداف الاقتصادية: ويمكن نكرها في النقاط التالية:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش، لزيادة الاستهلاك والرفع من معدلاتها في فترة التضخم؛

¹ دربال سفيان، سي محمد لخضر، فعالية النظام الضريبي الجزائري، تحديات الواقع ورهانات الغد، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:05، العدد:03، ص 692 - 712.

² عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين، النظام الضريبي بين آفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل الفترة (1992-2018)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:06، العدد:01، ص 320-343

³ العربي شيماء، مغراوي منصورية، النظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022-2023.

- استخدام الضريبة وسيلة لتشجيع وتوجيه لنشاط الاقتصادي؛
- العمل على حماية وتشجيع الصناعة الوطنية، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية مرتفعة.

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي التقليدي

يعد التحصيل الضريبي من أهم العمليات التي تستخدم في إدارة الإيرادات الضريبة، ويعرف بأنه الإجراء الذي تقوم من خلاله الخزينة العامة باستيفاء الضريبة في وقت استحقاقها.

الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي

لقد قدم مختلف التعاريف للتحصيل الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: "هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع تنفيذ وبالتالي إيصال تحصيل الضرائب إلى خزينة الدولة"¹.

التعريف الثاني: " هو مجموع العمليات التي تهدف لنقل مبلغ الضريبة من جيب المكلف إلى صناديق الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار"².

التعريف الثالث: " هو مجموعة من القوانين الإدارية تقع على مجموع العمليات التي تظهر بموجب النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المطبقة على العمليات الهادفة إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين إلى صناديق خزينة الدولة باعتبار خزينة الدولة جيوب رعايتها"³.

التعريف الرابع: " هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى مصلحة قابضات الضرائب التابعة لمديرية الضرائب الولائية والتي تنقلها بدورها إلى الخزينة الولائية لتحويلها إلى الخزينة العمومية المركزية وفقا للقواعد القانونية و التنظيمية المعمول بها، وتتم العملية إما نقدا أو بما يماثلها من صكوك بنكية أو شيكات بريدية أو اقتطاعا"⁴.

¹ علي زغودو، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص230.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة بوزريعة الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 156.

³ يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، العدد:16، جوان 2014، ص386.

⁴ مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد:21، العدد:29، أكتوبر 2020، ص

ومن خلال هذه التعاريف توصلنا إلى أن التحصيل الضريبي هو آخر مرحلة للضريبة بحيث يتم فيها تحويل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية بواسطة مجموعة من الآليات التي يحددها التشريع.

الفرع الثاني: أهمية التحصيل الضريبي¹:

- زيادة إيرادات الدولة وذلك من خلال تقديم موارد مالية دائمة للخزينة العمومية.

- إعادة توزيع الدخل حيث يرى خبراء الجباية أن إعادة توزيع الدخل بسبب الضرائب تتم وفق طريقتين:

- إما أن الضرائب تدفع الأفراد على العمل بجدية أكبر لكسب المزيد من المال لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.
- يتم فرض الضرائب بشكل تدريجي بحيث تدفع الطبقة الغنية أكثر بينما الطبقة الفقيرة أقل.

- تغطية الإنفاق الحكومي عن طريق تمويل مختلف الأنشطة الحكومية بتقديم الخدمات في مختلف القطاعات الخدماتية العامة وتدعيم البنى التحتية.

- تحسين الأوضاع الاقتصادية عن طريق توفير وتنوع مصادر دخل مختلفة مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

الفرع الثالث: طرق التحصيل الضريبي

بصفة عامة هناك طريقتين لتحصيل الضريبة، طريقة ودية وهي الطريقة العادية حيث يقوم المكلف وفقا لهذه الطريقة بتسديد الضريبة طواعية بنفسه، وطريقة جبرية تقوم بها الإدارة الضريبية في حالة عدم قيام المكلف بتسديد الضرائب الخاصة به.

أولاً: الطريقة الودية للتحصيل الضريبي:

يعد التحصيل الودي للضريبة إجراءً اعتيادياً يتم من خلال استدعاء مباشر للمكلف بهدف دفع مستحقاته الجبائية ضمن الآجال المحددة وفقاً للتنظيمات المعمول بها، وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي آجالها المحددة².

¹ زويد أسامة، سويسي محمد الطيب، مساهمة الإدارة الإلكترونية في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023-2024.

² مشفق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد: 07، العدد: 02، 2023، ص 108-127.

ونجد في هذه الطريقة عدة أشكال نوجزها فيما يلي:

أ. **التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف:** تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها، حيث يقوم المكلف هنا بملاً الوثائق الجبائية التي وضح فيها أنواع الضرائب الخاضع لها وقيمة وعائها وفي الأخير يحدد قيمة الضرائب التي تجب عليه (خاصة من خلال التصريح الجبائي G50) مدعماً ذلك بوثائق تثبت صحة تصريحاته، عادة ما يقوم المكلف هنا بتحرير شيك يجمع قيمة الضرائب الواجبة عليه لصالح المصالح الضريبية وهذا طوعية دون طلب من الجهات المختصة¹.

ب. **التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة:** تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الأجل المحددة من طرف الإدارة الضريبية².

ج. **التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر:** تنطوي هذه الطريقة على تكليف شخص ثالث تربطه بالمكلف الحقيق علاقة، فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأساً للخزينة العامة، وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية)، أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتببات، فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين متخلفين، أولهما المكلف الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزينة العامة³.

د. **التحصيل عن طريق الدمغة:** تستخدم هذه الطريقة خصوصاً في دفع الضرائب على التداول، وذلك بقيام المكلف بإلصاق الطابع الذي اشتراه على العقود والوثائق الإدارية المتطلبة للطابع، أو عن طريق استعمال أو ختم بالطابع⁴.

¹ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006_2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:19، العدد:31، 2023، ص 329-342.

² قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:5، العدد:2، 2021، ص 215-235.

³ معزوز دليلة، مسقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد: السادس، العدد: الثالث، سبتمبر 2021، ص 349-363.

⁴ مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، مرجع سابق، ص 111

ثانياً: الطريقة الجبرية للتحصيل الضريبي:

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات، باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من أجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، وتتم وفق عدة إجراءات نذكر منها:

أ. **التنبيه أو الاخطار:** يأتي هذا الإجراء في الدرجة الأولى من درجات المتابعة، ويرسل التنبيه بعد يوم من تاريخ استحقاق الضريبة حيث يعتبر التنبيه وثيقة متابعة وعقداً قضائياً قانونياً يرسل للمكلف المعني مع ضمان وصوله إليه مع وضوح جميع المعلومات والتي تتمثل أساساً في: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، رقم المادة الضريبية، السنة المالية وتاريخ فرض الضريبة ومبلغ الضريبة¹.

ب. **الغلق المؤقت للمحلات:** بموجب المادة 34 من قانون المالية 1997 أدرج المشرع الجزائري إجراء قانوني جديداً يتم قبل الحجز يتمثل في الغلق المؤقت للمحلات التجارية للمكلفين المتعسفين عن تسديد الديون الجبائية، بحيث لا يتمثل هذا الإجراء بنزع الملكية، وإنما تخص انتفاع المدين بممتلكاته لممارسة نشاطه المهني، حيث يهدف هذا الإجراء إلى الضغط على المدين لإجباره على التحرر من ديونه الجبائية من خلال تعليق موارده المهنية مؤقتاً وذلك بغلق محله المهني لمدة مؤقتة يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف مدير الضرائب بالولاية بناء على تقرير يقدم من طرف القابض المتابع المختص إقليمياً².

ج. **الحجز:** هو وضع أملاك المكلف بنوعها العقارية (ماعدا السكن الرئيسي) والمنقولة الممتنع عن التسديد بيد إدارة الضرائب، وفور حجز الإدارة لممتلكاته يفقد هذا الأخير حرية التصرف في أملاكه المحجوزة³.

د. **البيع:** وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة ثمانية أيام على الأقل، والتي تحكمها إجراءات شكلية تتمثل في: (الترخيص بالبيع، تقويم الأشياء المحجوزة، الأشهار بالبيع)⁴.

المطلب الثالث: تحديات التحصيل الضريبي التقليدي

توجد العديد من التحديات والمعوقات الجبائية التي تؤدي إلى التحصيل غير الجيد وبشكل مستمر للضرائب التي يجب تحصيلها ومن هذه المعوقات⁵.

¹ علي سعودي، علي عياشي عمر، مرجع سابق، ص 591.

² يحيوي نصيرة، مرجع سابق، ص 400.

³ مبروكي محمد صالح، مرجع سابق، ص 1083.

⁴ مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، مرجع سابق، ص 112.

⁵ بكر عبد الله موسى محمد، عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، 2023.

1- الإعفاءات الضريبية:

هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، حيث تلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أسباب الإعفاءات الضريبية:

- أسباب اقتصادية حيث تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى تقديم إعفاءات لتشجيع قطاع اقتصادي معين لتحفيز المستثمرين فيه وزيادة تنميته.

- أسباب اجتماعية إذ تلجأ التشريعات الضريبية إلى إعفاءات جزئية أو كلية للمكلفين لأسباب اجتماعية استثنائية كوجود أسرة كبيرة الحجم أو وجود معاقين وأصحاب دخول متدنية وغيرها من دواعي اجتماعية.

2- التهرب الضريبي:

نظراً لما تشكله الضريبة من عبء على المكلف فإنه يسعى إما إلى التهرب منها أو نقل عبئها إلى طرف آخر، والتهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينتقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، وعلى هذا يوجد شكلين للتهرب الضريبي:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو التجنب الضريبي.

- تهرب ضريبي انتهاك القانون الضريبي وهو الغش الضريبي.

ويعتبر سلوك التهرب الضريبي من القيم اللاأخلاقية المكتسبة والمبتكرة والتي تعكس الاتجاه السلبي للرجبة في الاحتفاظ بكثير من الأموال والطمع في تحقيق العديد أو المزيد من المكاسب الاقتصادية، وهو اتجاه سلبي لثقافة قائمة على الغش والاحتيال وعلى الرغم من ذلك يلقي قبولاً كبيراً لدى فئات كثيرة من الناس.

3- الازدواج الضريبي:

يشكل الازدواج الضريبي أحد المعوقات المؤثرة سلبياً على التحصيل الضريبي وهو يتمثل بقيام المكلف بدفع الضريبة أكثر من مرة نتيجة لتطبيق أكثر من قانون ضريبي داخل الدولة الواحدة، أو نتيجة لتطبيق قانون أكثر من دولة على نفس الممول والمادة الخاضعة للضريبة.

4- الضغط الجبائي:

وهي نسبة الدخل المتحصل عليه في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف كل فرد مكلف بالضريبة أو من طرف الدولة، ويملك كل فرد موارد شخصية والتي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية في

إقطاعات على شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وتمثل هذه الاقطاعات مساهمات لكل واحد منها يتحملها لأنه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة.

5- **القوانين والتشريعات الضريبية:** أي وجود تشريعات ضريبية غير منظمة وواضحة تؤدي إلى المكلف بالضريبة إلى عدم دفع الضريبة، وتطبيق العقوبات الرادعة للتهرب الضريبي أو عند ظهور دخل غير مصرح بها.

6- **الملائمة الضريبية:** حيث أن ارتفاع الضرائب يؤدي استقطاب نصف دخل الممول مما يؤدي به إلى انخفاض دخله الذي يؤدي إلى عدم دفع الضرائب إلى المصالح الضريبية والتهرب منها.

7- الفساد الإداري:

تعاني معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية من وجود نشاطات موازية أو غير قانونية وغير شرعية والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد وانحراف الآليات الاقتصادية، وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف وتشكل إحدى العقوبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي، إذ تشجع التهرب الضريبي وتعرقل التحفيز الضريبي وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما لا يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي واستخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة.

8 - **الخبرة المهنية والكفاءة المهنية:** يؤدي نقص الخبرة والكفاءة المهنية للعاملين في الإدارة الضريبية وجهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية إلى عدم الفعالية في التحصيل الضريبي واستمرارية تحصيل الضرائب.

9- **الالتزام:** أي عدم وجود الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين بدفعها.

المبحث الثاني: الرقمنة في الإدارة الضريبية

أسهمت الرقمنة في الإدارة الضريبية في النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية زيادة التحصيل الضريبي أو في تقليص فجوة الامتثال الضريبي من ناحية أخرى ومكافحة أشكال التهرب الضريبي، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، بحيث توفر لأعوان الإدارة الضريبية تقنيات تمكنهم من تحسين فعالية أدائهم الوظيفي مقارنة بأدائهم في الإدارة التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة ومتطلباتها

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة، وذلك وفقاً للسياق والمجال الي يستخدم فيه:

التعريف الأول: من وجهة تيري كاني "Terry Kuny" ينظر للرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها (الرقمنة)، ويتم ها بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة¹.

التعريف الثاني: حيث عرف ("شارلوت بيرسي" "charlette buresi") الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي².

التعريف الثالث: تعتبر الرقمنة من وجهة أخرى عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات، وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للتحصيل وزيادة الامتثال الضريبي عبر بناء استراتيجية رقمية والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إدارة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي³.

نستخلص من خلال التعاريف السابقة بأن الرقمنة ما هي إلا بديل جديد للإدارة التقليدية، إذ تعتمد في تنفيذ مهامها وتسيير علاقاتها مع الأفراد والمؤسسات على مزيج متكامل من الوسائل الإلكترونية تكنولوجيا

¹ بن خالدي فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة زهراء، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلد:20، العدد:02، ديسمبر، 2024.

² أحمد فرح أحمد، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، الرياض، 2009.

³ قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد:06، العدد:02، 2022، ص 235-248.

المعلومات والاتصالات، وتدريب وتكوين الكوادر البشرية لاستخدامها والتحكم في تقنياتها، ومن أبرزها شبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام الآلي وغيرها، بهدف تقليص الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف.

الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود العديد من الأطراف وتوفر متطلبات تطبيقها كالبنية الأساسية للرقمنة أي توفر كل عوامل ومتطلبات مناخ البنية الأساسية للرقمنة، والعامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن إيجازها فيما يلي¹:

1. المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لتوفير البيئة اللازمة للعمل.

2. المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

3. المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت؛

- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛

- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجة بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

الفرع الثالث: تعريف رقمنة الإدارة الضريبية

عرفت رقمنة الإدارة الضريبية كتقنية جديدة تسعى إلى تقديم خدمات جبائية عالية الجودة لدافعي الضرائب وتقوم كذلك بإجراءات تحصيل الضرائب المفروضة على المكلفين بشكل فعال، والميزة التي توفرها رقمنة

¹قوادري محمد، مرجع سابق، ص 238.

الإدارة الجبائية: تقديم خدمات من خلال منصات الرقمية، على سبيل المثال (الترقيم الجبائي، الإقرار الجبائي، طلب المستندات الجبائية)¹.

وفي تعريف آخر هي استراتيجية قائمة على تكنولوجيا الاعلام والاتصال في أداء، دراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الاستراتيجية من بين أحد الاستراتيجيات الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية والتي يتطلب فيها أن تكون بأقل تكلفة وتتم في التوقيت المناسب والعنصر الأهم تفي باحتياجاتهم².

مما سبق يتضح لنا بأن رقمنة التحصيل الضريبي هي تقنية حكومية حديثة تم استحداثها لتحقيق احتياج كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، فهي تهدف إلى زيادة تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات عمل موظفي الإدارة المتعلقة بالضرائب وجعلها أكثر كفاءة، ومن جهة أخرى تهدف أيضا إلى تقديم خدمات عالية الجودة.

المطلب الثاني: أدوات الرقمنة في الإدارة الضريبية

تستخدم أنشطة الرقمنة أربع أدوات إدارية (أجهزة الحاسب الآلي، برامج الكمبيوتر، شبكات الاتصال وصانعي المعرفة)³:

أولاً: أجهزة الحاسب الآلي

وهي الجزء المادي من الأدوات الإدارية التي يستخدم في الرقمنة

ثانياً: برامج الكمبيوتر

وهي الجزء المعنوي والغير ملموس والمثبت على أجهزة الحاسوب، وهي مقسمة إلى برامج نظام على سبيل المثال: نظام التشغيل والتطبيقات البرامج مثل: البريد الإلكتروني، ومتصفحات الويب والمقاس الإلكتروني وما إلى ذلك.

ثالثاً: شبكات الاتصال

وهي وسائط إرسال المعلومات على سبيل المثال: الإنترنت، والإنترانات، والأنترنت.

¹ بن خالدي فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة زهراء، مرجع سابق، ص318.

² سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:16، 2023، ص362-379.

³ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.

رابعاً: صانعي المعرفة

هم القادة، المديرون والمحللون المتعلمون في مجال تكنولوجيا المعلومات للموارد المعرفية ورأس المال لتثبيت تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الشركة.

المطلب الثالث: مزايا الرقمنة في الإدارة الضريبية

الرقمنة في الإدارة الضريبية تحمل العديد من المزايا التي تساهم في تحسين فعالية الأداء وتعزيز الشفافية والعدالة، ومن هذه المزايا¹:

- ✚ تعميم تقنية الربط عن بعد عبر الانترنت بين مصالح الإدارة الضريبية، لتعزيز التعاون والتنسيق وسهولة وصول المصالح إلى المعلومات الضرورية حسب اختصاصاتها؛
- ✚ اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الضريبي، حيث يمكن للممول إرسال طلب الترقيم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية، مما يسهل عليه الحصول على هذا الرقم بسرعة من خلال الموقع الإلكتروني؛
- ✚ وضع نظام للتصريح عن بعد، يتيح للممولين إمكانية تقديم تصريحاتهم الضريبية عبر الإنترنت من خلال موقع "جبايتك" المخصص لذلك، كما يمكنهم الحصول على المستخرج الضريبي بإدخال معلوماتهم على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية؛
- ✚ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، يعمل كنافذة للمعلومات الضريبية من منشورات وتصريحات وقوانين وغيرها، ويتيح التفاعل مع مستخدمي الإنترنت ونقل انشغالاتهم؛
- ✚ التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، في إطار استراتيجية جديدة لتطوير آليات الفحص وتكييفها مع التجارة الإلكترونية واعتماد نظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية من قبل الشركات والمؤسسات.

¹ مرزوقة جلال، حسين ذيب، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد: 08، العدد: 01، 2025، ص 525-540.

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالامتثال الضريبي والفعالية الضريبية

تعد الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لضمان الشفافية والمساءلة في المؤسسات، حيث تشكل الحوكمة أداة فاعلة في تحسين مستويات الامتثال الضريبي وضمان تحقيق الفعالية الضريبية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وأبعادها في القطاع العام

تعد الحوكمة من بين المواضيع الحديثة التي حظيت اهتمام كبير من قبل المفكرين والأكاديميين المهتمين بالموضوع خاصة بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية والإدارية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم حوكمة القطاع العام وأبعادها.

الفرع الأول: تعريف حوكمة القطاع العام

تعرف الحوكمة في القطاع العمومي على أنها "نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختبار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، عرفته الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون¹.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر².

مما سبق، نستنتج أن حوكمة القطاع العام تتمثل في مختلف الإجراءات والتدابير التي تحاول من خلالها الهيئة الحكومية تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية عالية.

الفرع الثاني: أبعاد الحوكمة في القطاع العام

من خلال التعاريف التي جات بها المؤسسات الدولية يمكن تقسيم أبعاد الحوكمة إلى³:

¹ مبروكي فاتح، بن عيسى ريم، مدى تفعيل مؤشرات الحوكمة في القطاع العام بالجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:05، العدد:03، 2023، ص 165-192.

² بوسليمان صليحة، ضريفي نوال، فعالية حوكمة القطاع العام كإحدى آليات تحديث التسيير العمومي، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد:01، العدد:02، 2019، ص 01-26.

³ مبروكي فاتح، مرجع نفسه، ص 172.

1- **البعد السياسي:** يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، مما يؤدي إلى تفاعلهم الإيجابي وتعاونهم وسعيهم إلى خدمة الصالح العام.

2- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** ويتمحور ها البعد في اهتمامه بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والشفافية، أما البعد الاجتماعي فيتجسد في تحقيق العدالة التوزيعية ورفع المستوى المعيشي والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة.

3- **البعد الإداري:** والمقصود به وجود جهاز إداري قوي وفعال ويقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين.

المطلب الثاني: الامتثال الضريبي

يحظى الامتثال الضريبي بأهمية بالغة من قبل الإدارة الضريبية باعتبار أن معظم إيرادات الميزانية العمومية تركز على الضرائب، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية الامتثال الضريبي وطرق تحقيقه.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الامتثال الضريبي

أولاً: مفهوم الامتثال الضريبي

أعطيت عدة تعاريف للامتثال الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: هو قدرة واستعداد المكلفين بالضريبة للامتثال للقوانين الضريبية والتي تحددها الأخلاق، البيئة القانونية والعوامل الظرفية الأخرى في وقت ومكان محددين.¹

التعريف الثاني: هو عبارة عن عملية استكمال الالتزامات المدنية للمكلفين بالضريبة لتسديد الضرائب وإيداع التصريحات المختلفة للمداخل وكذا توفير الوثائق والتفسيرات الضرورية التي تطلبها الإدارة الضريبية.²

التعريف الثالث: هو ما تفترض الدولة أنه مستحق قانونياً على دافعي الضرائب، فالالتزام هو الامتثال إلى روح القانون ونصه، وهو الإبلاغ عن جميع المداخل ودفع الضرائب، من خلال الوفاء بإحكام القوانين واللوائح وأحكام المحاكم (العمل بمختلف النصوص القانونية والتنظيمية لدفع الضريبة)، وهو قيام المكلف

¹ إيدير مصطفى، أثر عصنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021-2022.

² فارس بن يدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، عصنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد:08، العدد:01، 2022، ص117-130.

بتقديم جميع التصريحات الضريبية، والاعلان عن جميع الدخل الخاضع للضريبة، وصرف جميع الضرائب خلال الفترة المحددة، دون الحاجة إلى انتظار إجراءات المتابعة من السلطة.¹

ومما سبق، نستنتج أن الامتثال الضريبي بأنه التزام الممولين بتنفيذ أحكام القانون الضريبي، ويتم قياس درجة عدم الامتثال الضريبي من خلال ما يعرف بـ " الفجوة الضريبية " وهي تمثل الفرق بين الإيرادات الضريبية الفعلية أي المحصلة والإيرادات الضريبية الحقيقية أي التي يجب تحصيلها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: أهمية الامتثال الضريبي

الامتثال الضريبي أمر بالغ الأهمية لنمو وتطوير أي مجتمع، إنه مصدر إيرادات للحكومة، والذي يستخدم لتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين، يساعد الامتثال الضريبي في إنشاء مصدر مستقر ويمكن التنبؤ به لإيرادات الحكومة، وهو أمر ضروري للعمل المناسب للدولة، من الضروري التأكد من أن جميع الأفراد والمكلفين يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب.²

الفرع الثاني: طرق تحقيق الامتثال الضريبي

هناك عدة طرق لتحقيق الامتثال الضريبي، بما في ذلك³:

- تنفيذ مكلفي الضرائب حول أهمية دفع الضرائب وعواقب عدم الامتثال.
- تبسيط النظام الضريبي لتسهيل على مكلفي الضرائب فهم والامتثال.
- تنفيذ عقوبات شديدة لعدم الامتثال لردع مكلفي الضرائب من التهرب من الضرائب.

المطلب الثالث: الحوكمة والفعالية الضريبية

في هذا المطلب سنتطرق إلى الحوكمة الضريبة ومن ثما الفعالية الضريبية.

الفرع الأول: الحوكمة الضريبية

¹ واضح سليمة، عيسى سماعيل، متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:07، العدد:02، 2023، ص192-206.

² هديل سليمان، أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي، مجلة جامعة البحث، المجلد:46، العدد:16، 2024.

³ هديل سليمان، مرجع نفسه، ص96.

أولاً: مفهوم الحوكمة الضريبية لم يحظ مصطلح الحوكمة الضريبية بكثير من المفاهيم والدراسات مثل ما يتم تناوله حول حوكمة الشركات من أبحاث وتطبيقات علمية وهذا يعود ربما إلى جزئية الموضوع باعتباره جزء من الحوكمة المالية تجدر الإشارة إلى أن مستويات الحوكمة الضريبية تختلف حسب وجهتين¹:

➤ من وجهة نظر المؤسسة والتي تعني: " إيجاد آلية للمراجعة الجبائية على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات بما يحقق جودة الإفصاح الضريبي لتعزيز الأمن الجبائي للشركات وترشيده العبء الضريبي للمحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وذلك ضمن نصوص قانونية شفافة وواضحة "،

➤ من وجهة نظر الإدارة الضريبية والتي تعني " الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخلهم".

تتضح مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء الضريبي من خلال²:

✓ ضمان مصالح الأطراف ذوي العلاقة بعمل المؤسسة حيث يتطلب الأمر غرس روح الانتماء والتعاون لدى العاملين وباقي الأطراف.

✓ كذلك من خلال مشاركة الأطراف ذوي العلاقة في صياغة القرارات الضريبية بجعل أصحاب القرار تحت المساءلة بصورة منتظمة مما يقلل من ضغوط أصحاب النفوذ.

✓ إضافة إلى توفير المعلومات الكافية والدقيقة وتبسيط الإجراءات الضريبية من شأنه تعزيز ثقة أصحاب المصالح.

ثانياً: ركائز الحوكمة الضريبية

ويمكن تحديد أهم ركائز الحوكمة الضريبية على النحو التالي³:

1- الشفافية والحد من الفساد الإداري:

¹ حكيم بوجطو، سونة عبد القادر، أثر تبني مبادئ الحوكمة على تحسين أداء إدارة الضرائب في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد: 02، 2022.

² حكيم بوجطو، سونة عبد القادر، مرجع نفسه، ص 182.

³ بوعمامة مريم، دور تطبيق الحوكمة في إدارة الضرائب لتفعيل الرقابة الجبائية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2025.

إن الإفصاح عن مجمل القوانين والتنظيمات يحد من الفساد الإداري القائم في إدارة الضرائب، حيث أن عملية الشفافية تلزم الأعوان باتباع واحترام القوانين في ظل اطلاع جميع الأطراف على حقوقهم وواجباتهم اتجاه الإدارة الجبائية.

2- تبسيط التشريع الجبائي:

تساهم الشفافية في توفير معلومات أكثر بساطة وواضحة عن الواقع الجبائي، مستعملة في ذلك التعليمات التفسيرية الصادرة في إطار توضح ما جاء به المشرع الجبائي في قوانين المالية السنوية منها والتكميلية، مما يؤدي إلى سهولة فهم المعنى وتوضيحه للأطراف المستفيدة.

2- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة:

قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD بإفضاء الأهمية القصوى لمبدأ الإفصاح والشفافية في بناء صرح قوي للحوكمة الجبائية، وهذا من خلال إلزام الإدارات الجبائية بضرورة إعلام المكلفين بالضريبة بمجمل التغيرات التي تطرأ على القوانين الجبائية، مع ضمان حق المكلفين في الحصول على مساعدة المصالح الجبائية، أي تحقيق العلاقة بين الطرفين بزيادة وعي المكلف بضرورة تسديد مختلف الضرائب والرسوم الواجبة عليه، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

3- تسهيل ممارسات المكلفين في بيئة الأعمال:

توفر المعلومات ووضوحها في المجال الجبائي يمكن المكلف الضريبي من اتخاذ القرار المناسب في اختيار نشاطه الملائم من خلال اطلاعه ليس فقط على واجباته الجبائية، وإنما أيضا على المزايا الجبائية التي يمكن الحصول عليها من خلال ممارسة نشاطه دون الآخر.

4 - العدالة

إن إسقاط مفهوم العدالة يؤدي إلى استنتاج أن العدالة في فرض الضريبة جزء من العدالة الجبائية، حيث يقصد بعدالة الضريبة توزيع العبء الضريبي توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها، إلا لوجود أسباب موضوعية مثل الإعفاءات المقدمة لذوي الدخل المنخفضة.

في حين تتمثل الحقوق التي يستفاد منها المكلفين بالضريبة فيما يلي:

- معاملة جبائية عادلة بين جميع المكلفين العاملين في نفس النشاط.
- المعاملة الجيدة من طرف مسؤولي الإدارة الجبائية من خلال الاستقبال الجيد من قبل مصالح الضرائب وتوفير الخدمات المطلوبة من طرف المكلفين بالضريبة.
- التصريح والتقدير الشخصي للالتزامات الجبائية المفروضة على المكلف.

- استرداد جميع حقوق المكلف في حالة اعتراض المكلف على مبلغ الضريبة.
- الطعن واللجوء إلى القضاء في حالة اعتراض المكلف على مبلغ الضريبة.
- عدم التشهير بالمكلف بدفع الضريبة إلا بعد صدور الأحكام القضائية النهائية.
- سرعة وبساطة إجراءات فتح ملف ضريبي والحصول على رقم التعريف الجبائي واستخراج البطاقة الجبائية.
- السيادة الجبائية للدولة فالمكلفون متساوون أمام القانون الجبائي.

الفرع الثاني: الفعالية الضريبية

أولاً: مفهوم الفعالية الضريبية : تعني مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق الأهداف المالية، الاقتصادية والاجتماعية بشكل متناسق، لأن هذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها، ونتيجة تعارض هذه الأهداف يجب على المشرع الضريبي أن يراعي كل من مصلحة الدولة ومصلحة المكلف ومصلحة المجتمع حيث أن¹:

- **مصلحة الدولة:** تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة، وبالقدر الذي يساعد على تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

- **مصلحة المكلف:** تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقاً أمام طموحاته والعوائد التي يحققها من استثماراته، كما تتحقق مصلحة المكلف من خلال ما يوفره فرض الضريبة من مساعدة للمكلف على تأدية أعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية.

- **مصلحة المجتمع:** تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة من خلال الآثار الإيجابية التي تترتب على فرض الضريبة مثل استخدام حصيلة الضريبة في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق وتوفير الإنارة العمومية والتعليم والصحة أي تحقيق رفاهية المجتمع بالإضافة إلى الحد من بعض العادات السيئة غير المرغوب فيها في المجتمع.

ثانياً: خصائص الفعالية

ترتكز فعالية النظام الضريبي على الخصائص التالية:²

- **الفعالية الاقتصادية:** وذلك من خلال الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة وتجنب جميع أشكال التبذير؛
- **البساطة:** يجب أن يكون النظام الضريبي بسيطاً وبأقل تكلفة ممكنة؛

¹ واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

² واكواك عبد السلام، مرجع نفسه، ص22.

- الحساسية: يجب على النظام الضريبي أن يستجيب بسهولة لمختلف التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي؛

- الشفافية: حتى يتمكن المكلف من معرفة واجباته الضريبية دون أي تعقيد؛


- العدالة: يجب مراعاة العدالة في المعاملة الضريبية لجميع فئات المجتمع؛

وتتحكم في فعالية النظام الضريبي مجموعة من المقاييس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الاعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط النظام الضريبي، وكذلك وجود تنظيم فني جيد للنظام الضريبي، بالإضافة إلى توفر إدارة ضريبية كفأة تسهر على تطبيق النظام الضريبي، إلى جانب الاعتماد على التحريض الضريبي الفعال والذي يدعم فعالية النظام الضريبي.

في هذا الفصل، تم التطرق لرقمنة الإدارة الضريبية ودورها في تعزيز فعالية التحصيل الضريبي مع التأكيد على أهمية الحوكمة الرشيدة كركيزة أساسية لنجاح هذه التحولات.

فقد أظهرت الدراسة أن الرقمنة تعد مدخلا حيويا لتبسيط الإجراءات الإدارية ورفع مستوى الدقة في العمليات والحد من الأخطاء بأمن البيانات والخصوصية، فقد أكدت النتائج أن التحول الرقمي يساهم في تسريع عمليات التصريح والدفع وزيادة الشفافية مما يعزز من كفاءة النظام الضريبي.

وتوصلت الدراسة في سياق الحوكمة على أن ضمان نجاح الرقمنة والتحصيل الفعال يتطلب تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة.



الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية
الضرائب المسيلة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري للدراسة والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب النظرية والتي تتمحور حول التحصيل الضريبي والرقمنة في الإدارة الضريبية وعلاقة الحوكمة بالامتثال الضريبي والفعالية الضريبية، وفي محاولة لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي يأتي هذا الفصل لتطبيق هذه المفاهيم على الواقع، بحيث قمنا باختيار مديرية الضرائب لولاية المسيلة كدراسة حالة من أجل تحليل دور الرقمنة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي في ظل الحوكمة، من خلال المعالجة الإحصائية للاستبيان الموجه للموظفي وإطارات مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الضرائب المسيلة

تشكل المديرية العامة للضرائب الجهاز الفني المكلف بتطبيق التشريع الضريبي، وذلك من خلال قيامها بتحديد الأوعية الضريبية المفروضة وتحصيل وجباية الضرائب، من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية والعمل على زيادة التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

هي إحدى المديريات الحكومية التي من مهامها المحافظة على الاستمرار في جميع المجالات للدولة كما تعتبر أول المؤسسات الحكومية الممولة للخزينة عن طريق فرض الضرائب ورسوم مختلفة، فعند الاستقلال كانت الإدارة الضريبية لا تزال تحت الرقابة الفرنسية من ناحية القانون والتقييم العام والتنظيم، ولكن بعد انتخاب المجلس الشعبي الوطني 1962 أصبحت مديرية وطنية تحت وصاية وزارة الاقتصاد وبعد إعادة الهيكلة أصبحت تحت وصاية وزارة المالية وبعد التقسيم الجديد أصبحت مكونة من مديرية عامة تدير مديريات جهوية وهذه الأخيرة بدورها تدير مديريات ولائية مكونة من مديريات فرعية تتضمن مكاتب.

أسست عام 1975 باسم مديرية المصالح المالية والتي كانت تضم أملاك الدولة والخزينة ومصالح الضرائب ومسح الأراضي وأعيد هيكلتها سنة 1991 لتأدية مهام وأهداف قانونية واقتصادية تتبع للمديرية الجهوية للضرائب (سطيف) تتفرع عنها 14 مفتشية و 11 قابضة موزعة على دوائر وبلديات الولاية تتفرع على قطاع تكويني هيكلي منظم يتكون من مديريات فرعية تضم عدة مكاتب.

المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب المسيلة

- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.

- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها.

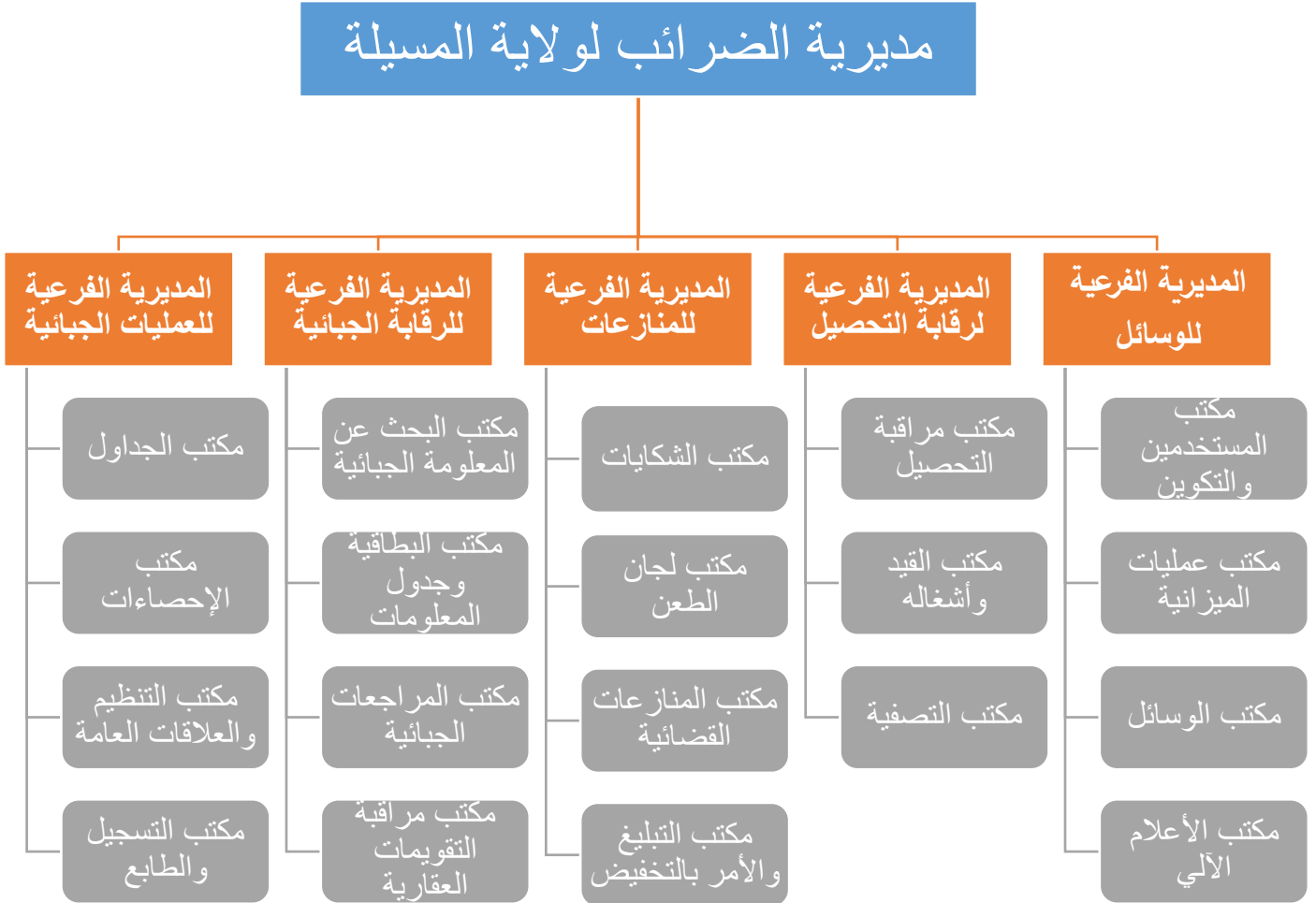
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.

- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية المنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها.
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منظمة.
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.
- توظيف وتعيين أعمال التكوين وتحسن المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- تكوين رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه.
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المسيلة

يمكن تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المسيلة على الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المسيلة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة.

من خلال الشكل السابق يمكن التطرق لمختلف المديرية الفرعية الولائية للضرائب:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف لاسيما بما يلي:

- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.

- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

تعمل على تسيير:

أ) مكتب الجداول: ويكلف ب:

- التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛

- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل؛

ب) مكتب الإحصائيات: ويكلف ب:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في مديرية الولائية؛

- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب؛

- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛

ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف ب:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه

الاعتمادات

- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازات؛

- نشر المعلومات الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه؛

د) مكتب التنشيط والمساعدة: ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديرية الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية،

ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها؛

2. المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف ب:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر.

- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.

- مراقبة القباضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

- متابعة العمليات والقيود والمحاسبة والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها وتصفية الحسابات، وكذا التحصيل الجبري للضريبة.

وتعمل على تسيير:

أ) مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف ب:

- دفع نشاطات التحصيل؛

- المحافظة على مصالح الخزينة؛

- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية؛

ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف ب:

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير؛

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

ج) مكتب التصفية: ويكلف ب:

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛

- التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك؛

3. المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بضمان لاسيما ما يأتي:

- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛

- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

وتعمل على تسيير:

أ) مكتب الشكايات: ويكلف ب:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛

- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتصديات الرسم على القيمة المضافة؛

ب) مكتب المنازعات القضائية: ويكلف ب:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإيرادات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة؛

ج) مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف ب:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛

- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك؛

د) مكتب لجان الطعن: ويكلف ب:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة؛

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء

المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل؛

4. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتكلف ب:

- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها؛

وتعمل على تسيير:

(أ) مكتب البطاقية والمقارنات: ويكلف لاسيما بما يأتي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة؛

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب؛

(ب) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق ويكلف ب:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية؛

(ج) مكتب المراجعات الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق ويكلف بضمن:

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية؛

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

(د) مكتب التقييمات: والذي يعمل على شكل فرق ويكلف لاسيما بما يأتي:

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية؛

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛

5. المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف بضمن:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.

- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها، وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتعمل على تسيير:

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف ب:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها الاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية؛
- (ب) مكتب عمليات الميزانية: وتكلف لا سيما بما يأتي:
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية؛
 - تحرير أمر بالصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة؛
 - القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية؛
- (ج) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف بضمان:
 - تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
 - تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك؛
- (ج) مكتب الإعلام الآلي: ويكلف ب:
 - التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
 - المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها؛

المبحث الثاني: أهم التطورات الرقمية المعتمدة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على أهم التطورات الرقمية المعتمدة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة لمساعدة المكلف بالضريبة على تسديد الضرائب والرسوم عن بعد.

المطلب الأول: بوابة التصريح الدفع عن بعد "مساهمتك"

الفرع الأول: تعريف بوابة التصريح والدفع عن بعد "مساهمتك":

منصة إلكترونية جديدة مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات الجبائية، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الإستخدام.

خدمات البوابة موجهة إلى المكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، وهي موجودة على مستوى 31 مديرية ولائية للضرائب.

العنوان الإلكتروني لبوابة "مساهمتك" moussahamatic@mf.gov.dz

الشكل رقم 02: واجهة بوابة مساهمتك



المصدر: moussahamatic@mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/05/02

الفرع الثاني: مزايا بوابة "مساهمتك":

توفر بوابة "مساهمتك" مزايا عديدة للمكلف بالضريبة المنخرط فيها منها:

- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي؛
- توفر أفضل تعقب وتحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية؛
- جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص؛
- توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة؛

الفرع الثالث: الإطار القانوني لبوابة "مساهمتك"

- التصريح والدفع الإلكتروني:

يخضع النظام القانوني لتصريح ولدفع الضرائب والرسوم عن بعد للمواد التالية:

أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017؛

أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة؛

أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة؛

- الإثبات بالكتابة / التوقيع الإلكتروني:

السند القانوني الذي يعترف بالكتابة في شكلها الإلكتروني كدليل ولنفس درجة الكتابة على الورق، محدد في أحكام المادتين 323 مكرر و323 مكرر 1 من القانون المدني، واللذان أسستا بموجب المادة 44 من القانون رقم 05_10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق ل: 20 جوان 2005 المعدل والمتمم لأمر رقم 75_58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، الفصل الأول_ الإثبات بالكتابة، (الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005).

- الشهادة الإلكترونية / التوقيع الإلكتروني:

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 162_07 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق ل: 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01_123 المؤرخ في 15 صفر 1442 الموافق ل: 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية (الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007).

- كيفية الاكتتاب:

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات "مساھمك" وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط.

إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهائه من قبل أحد الطرفين

يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

- دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة؛

- استمارة طلب الاكتتاب؛

- كشف أو الكشوف التعريف البنكي أو البريدي؛

- تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص للموقع على استمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه إذا لم يكن الموقع على الاستمارة ممثلاً قانونياً له؛

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من أجل إيداع الملف، ويتم ذلك على مستوى قباضة الضرائب التابعة لها والتي تقوم بتحديد موعد له من أجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به، في اليوم الموعد يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

- كيفية التصريح والدفع الإلكتروني:

بمجرد استلام رمز الدخول للفضاء الخاص، يمكن للمكلف الدخول إلى فضاءه الخاص والبدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه، على مستوى قسم "الدفع"، سيجد المكلف بالضريبة جميع التصريحات المرسلة، مع

الإشارة إلى حالة الدفع المتعلق بالوظائف التي تم تطويرها تسمح للمكلف بالضريبة بما يلي: إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية الاختيار بين السداد الكامل أو الجزئي فيما يتعلق بتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة بمجرد أن يتم التسديد، يحصل المكلف بالضريبة على إيصال دفع مع إمكانية تحميله وطبعه.

المطلب الثاني: منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطابع الجبائية " طابعكم "

الفرع الأول: تعريف منصة " طابعكم "

هي منصة تهدف إلى تسريع وتحسين الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والأعباء على المواطنين والمؤسسات، حيث تسمح هذه الخدمة للمواطنين بدفع حقوق الطابع التي تتعلق بكل من بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ورخصة السياقة وذلك من خلال الدفع عبر إحدى بطاقات الدفع كبطاقة الدفع بين البنوك والبطاقة الذهبية وذلك خلال 24/24 سا.

العنوان الإلكتروني لمنصة "طابعكم" : <https://tabioucom.mf.gov.dz>

الشكل رقم 03: واجهة بوابة طابعكم

الإرسال بنا

الصفحة الرئيسية دليل الاستخدام دفع حق الطابع إعادة الإصدار قضاء التوثيق و المصادقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

مرحبا بكم في منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطابع الجبائية

توفر لكم هذه المنصة إمكانية الدفع الإلكتروني لحقوق الطابع الجبائية على مدار 24 ساعة / 24 ساعة و 7 أيام / 7 أيام بسرعة وأمان، دون الحاجة إلى التنقل

لدفع حق الطابع المستحق، يرجى إتباع الخطوات التالية:

		
الخطوة 03: عرض وتأكيد فئة و نوع الوثيقة وكذلك تعريف حاف الطابع المطبق	الخطوة 02: التحقق من المعلومات الشخصية واختيار فئة ونوع الوثيقة	الخطوة 01: ملء إستمارة المعلومات الشخصية
في هذه الخطوة، يرجى التأكد من المعلومات المنقطة بدوع الوثيقة و تعريفه حتى المطابع الملتزم.	يرجى التأكد من صحة المعلومات التي تم إدخالها. بعد التحقق، يرجى اختيار فئة و نوع الوثيقة المحيطة بحق	لدفع حقوق الطابع الجبائية، يرجى إدخال معلوماتك الشخصية.

11

المصدر: <https://tabioucom.mf.gov.dz> تاريخ الاطلاع 2025/05/10

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها منصة " طابعكم "

- الدفع الإلكتروني للطابع الجبائية: تتيح المنصة للمستخدمين دفع حقوق الطابع الجبائية لمختلف الوثائق والمعاملات عبر الإنترنت.

- الاستعلام عن الطوابع: يمكن للمستخدمين من خلال المنصة الاستعلام عن أنواع الطوابع المتاحة وأسعارها.

- استخراج إيصالات الدفع: بعد الدفع يمكن للمستخدمين استخراج إيصال دفع إلكتروني مع إمكانية طبعه لاستخدامه كإثبات للدفع لدى المصالح المختصة.

الفرع الثالث: مزايا منصة " طابعكم "

- توفير الوقت والجهد: تجنب الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب البريد أو المراكز الجوارية لدفع حقوق الطوابع الجبائية.

- سهولة الاستخدام: تصميم بسيط وواجهة مستخدم سهلة التنقل تجعل عملية الدفع مسيرة للجميع.

- إمكانية الوصول على مدار الساعة: يمكن للمستخدمين الوصول إلى المنصة وإجراء الدفعات في أي وقت (7/7 أيام و24/24 ساعة) ومن أي مكان.

- تخفيف الأعباء الجبائية: من خلال رقمنة عملية الدفع تساهم المنصة في تقليل العمل الورقي وتخفيف الأعباء الإدارية على المواطنين.

- إمكانية التتبع والإثبات: توفر المنصة إيصالات إلكترونية لكل عملية دفع مما يمكن المستخدمين من تتبع مدفوعاتهم والاحتفاظ بسجل إلكتروني يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.

- أمان البيانات والمعاملات: تعتمد المنصة تقنيات متقدمة لحماية البيانات المالية والشخصية للمستخدمين، يتم تأمين جميع المعاملات باستخدام بروتوكولات تشفير حديثة تضمن الخصوصية وسلامة المعلومات.

المطلب الثالث: المنصة الإلكترونية لاقتناء قسيمة السيارات "قسيمتك"

الفرع الأول: تعريف منصة "قسيمتك"

منصة إلكترونية تم تصميمها خصيصاً لتمكين أصحاب المركبات من شراء قسيمة السيارة السنوية (المعروفة أيضاً بطابع السيارة) من خلال خطوات رقمية مبسطة تنفذ بالكامل عبر الإنترنت، وتندرج هذه الخدمة ضمن مساعي الدولة نحو رقمنة الإدارة وتقليص الإجراءات الورقية التقليدية، ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة من خلال الولوج عبر الرابط التالي: www.qassimatouka.mf.gov.dz

الشكل رقم 04: واجهة منصة " قسيمةك "

ar qassimatouka@mf.gov.dz (213) 21-59-51-51

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

الصفحة الرئيسية دليل الاستخدام إقتناء قسيمة السيارات إعادة الإصدار إقتناء المصارفة

الإرسال بنا

مرحبا بكم في منصة إقتناء قسيمة السيارات عن بعد

توفر لكم هذه المنصة إمكانية إقتناء قسيمة السيارات عن بعد على مدار 24 ساعة / 24 ساعة و 7 أيام / 7 أيام بسرعة وأمان، دون الحاجة إلى التنقل

لإقتناء قسيمةك عن بعد، يرجى إتباع الخطوات التالية:

الخطوة 01: إدخال رقم تسجيل المركبة
لإقتناء القسيمة، يرجى إدخال رقم تسجيل المركبة.

الخطوة 02: التحقق من صحة المعلومات المتعلقة بالمركبة
يرجى التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بالمركبة.
بعد التأكد من صحة هذه المعلومات، يرجى إدخال بيانات مالك المركبة.

الخطوة 03: عرض تعريف القسيمة
في هذه الخطوة، يرجى المراقبة على عملية دفع تحريفة القسيمة المسبقة.

المصدر: www.qassimatouka.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/05/10

الفرع الثاني: مزايا منصة "قسيمةك"

- تقدم هذه المنصة حزمة من المزايا المهمة للمستخدمين، أبرزها:
- إمكانية الشراء على مدار الساعة دون التقيد بأوقات عمل المراكز.
 - تفادي الازدحام والإجراءات الورقية التقليدية.
 - دفع إلكتروني آمن عبر بوابات معتمدة.
 - تحديث فوري للبيانات بعد إتمام عملية الدفع.
 - إشعارات وتنبيهات فورية عن حالة القسيمة عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

المطلب الأول: الدراسة الوصفية للعينة

الفرع الأول: منهج ومجتمع وعينة وأداة الدراسة

أولاً: منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما دون التدخل في مجرياتها.

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة "دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة المؤسسات" دراسة عينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

ثانياً: مجتمع الدراسة: المجتمع هو مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم في دراسة معينة وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بمشكلة البحث، أما في هذه الدراسة فقد كان مجتمع الدراسة هو مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

ثالثاً: عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من 33 فرد، والمكونة أساساً من موظفي وإطارات مديرية الضرائب بولاية المسيلة، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة، حيث تم استرجاع 33 عينة من إجمالي عينة الدراسة أي 100%

رابعاً: أداة الدراسة: تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة من خلال تحليل استبانة تم تصميمها ومن ثم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، حيث تم تصميم الاستبانة وفق مقاييس ليكرت الخماسي الذي يأخذ القيم الآتية: (1) موافق، (2) موافق بشدة، (3) محايد، (4) غير موافق، (5) غير موافق بشدة.

وذلك في ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: مخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد العينة، وهي الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة المهنية.

المحور الثاني: والمتعلق بالأسئلة الخاصة بتقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب.

المحور الثالث: ويضم الأسئلة الخاصة بدور الحوكمة في تعزيز الرقمنة.

الجدول رقم (01): مقياس ليكرات الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة	موافق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسات سابقة

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنا عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جدا، المنخفض، المتوسط، المرتفع، المرتفع جدا) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (02): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1.8 - 1	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 - 4.21
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المدى الإحصائي

الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في الدراسة

بعد عملية توزيع الاستبانة على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من أهم المراحل كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إضفاء موضوع الدراسة، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبانة عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة، ثم بعد الحصول على الاستبانة بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائياً، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار رقم 27 من خلال:

أولاً: التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ثانياً: المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبيان

ثالثاً- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

رابعاً: اختبار ألفا كرو نباخ " Cronbach's Alpha " تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

خامساً: معامل الصدق (Validité): يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov- Smirnov Test): يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

سابعاً: اختبار (T-Test): يستخدم في اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الثاني: تحليل بيانات ومحاور الدراسة

الفرع الأول: تحليل بيانات الدراسة

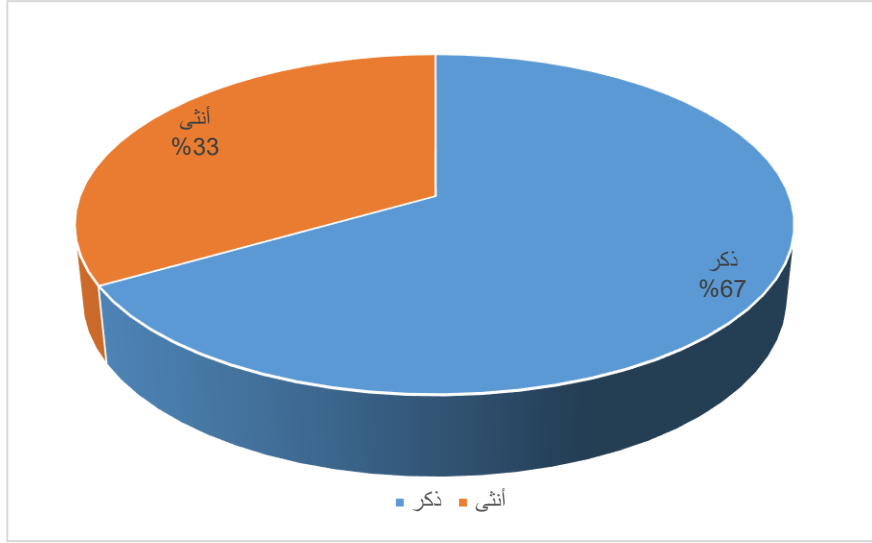
أولاً: تحليل البيانات لعينة الدراسة

سنقوم بتحليل البعد الأول والذي يتمثل في تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما سنقيس مدى صدق وثبات عبارة الاستبانة بمعامل ألفا كرو نباخ.

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس

الرقم	الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
01	نكر	22	66,7%
02	أنثى	11	33,3%
	المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد نتائج الاستبيان



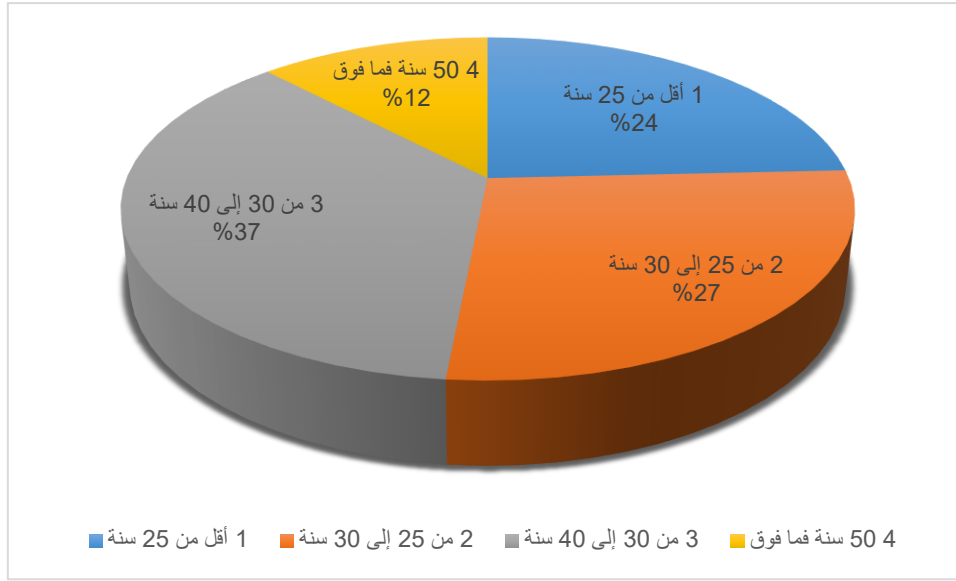
الشكل رقم (05): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ الفئة السائدة فيما يخص الجنس هي فئة الذكور والتي قدرت بنسبة 66.7% في حين قدرت نسبة الإناث بـ 33.3% وهذا راجع إلى طبيعة الوظيفة بالمؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر

الرقم	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
01	أقل من 25 سنة	8	24,2%
02	من 25 إلى 30 سنة	9	27,3%
03	من 30 إلى 40 سنة	12	36,4%
04	50 سنة فما فوق	4	12,1%
	المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss



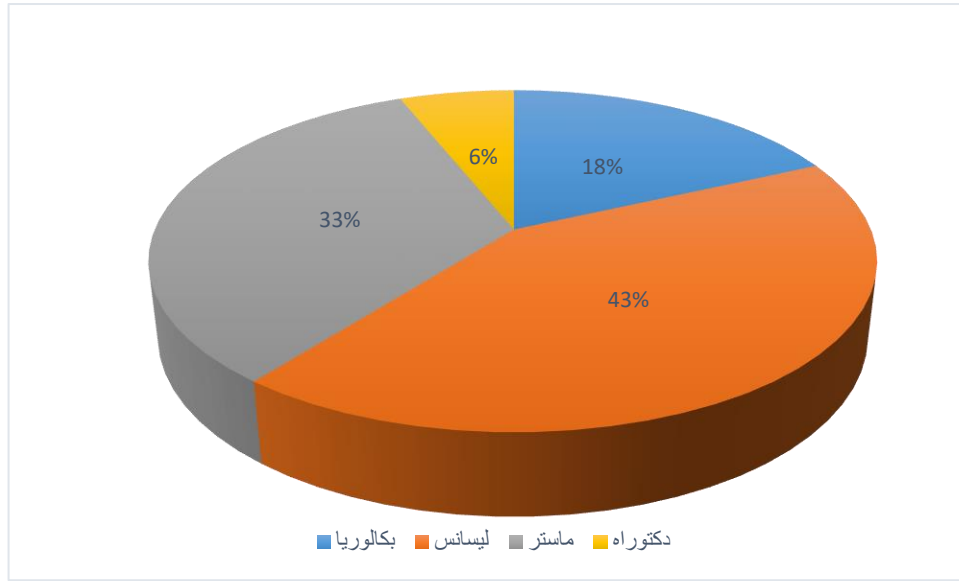
الشكل رقم (06): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر

يوضح لنا الجدول رقم (04) أن الفئة العمرية السائدة تتمثل من 30 سنة إلى 40 سنة والمقدرة بـ 36.4% ثم تليها فئة من 25 سنة إلى 30 سنة والتي تقدر بـ 27.3% ثم تليها الفئتين أقل من 25 و 50 سنة فما فوق والتي قدرة بنسبة 24.2% و 12.1% على التوالي وهذا دليل على أن المؤسسة محل الدراسة توظف الشباب، والكهول الذين يمثلون أصحاب المناصب العليا على الأغلب.

الجدول رقم (05): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
18,2%	6	بكالوريا
42,4%	14	ليسانس
33,3%	11	ماستر
6,1%	2	دكتوراه
100	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss



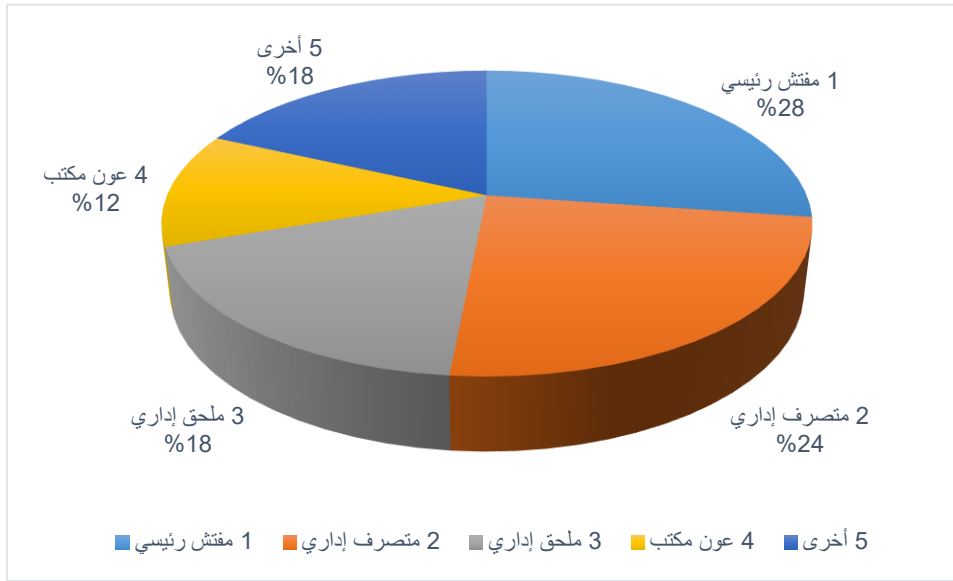
الشكل رقم (07): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

يوضح لنا الجدول رقم (05) أن الفئة السائدة من حيث المؤهل العلمي هي الفئتين ليسانس والماستر حيث قدرت بـ 42.04% و 33.3% على التوالي ثم تليها فئة البكالوريا والتي تقدر بـ 18.2% وهم يمثلون أعوان إداريين على الأغلب وفي الأخير فئة حاملي شهادة الدكتوراه وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الكفاءات حاملي الشهادات الجامعية والشهادات العليا.

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الرقم	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
01	مفتش رئيسي	9	27,3%
02	متصرف إداري	8	24,2%
03	ملحق إداري	6	18,2%
04	عون مكتب	4	12,1%
05	أخرى	6	18,2%
	المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss



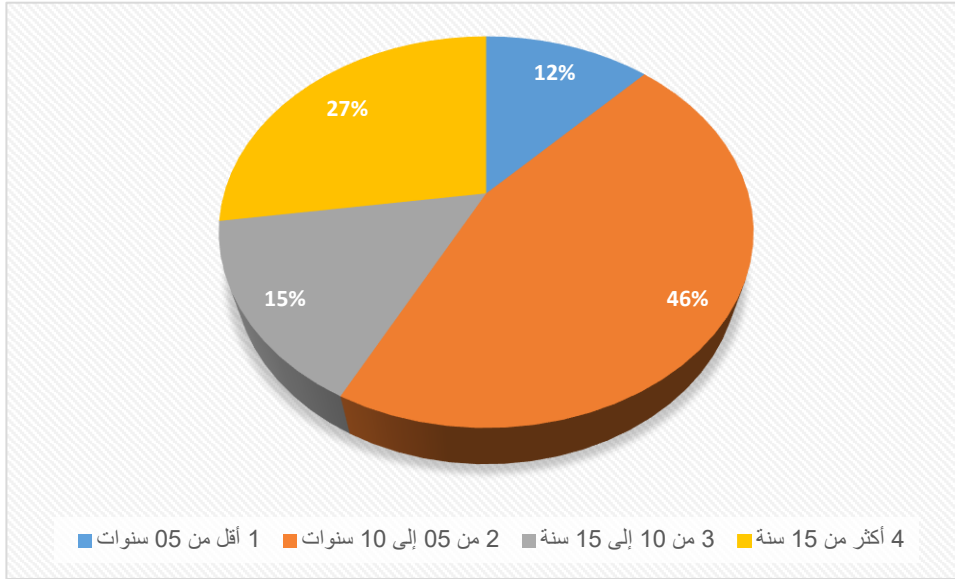
الشكل رقم (08): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المسمى الوظيفي

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ الفئة السائدة فيما يخص المسمى الوظيفي هي فئة المفتشين الرئيسيين والمتصرفين الإداريين والتي قدرت بـ 27.3% و 24.2% ثم تليها فئة الملحق الإداري وعون مكتب والتي قدرت بـ 18.2% و 12.1% ثم تليها فئة الأخرى الذين هم تقنيين على الأغلب والتي قدرت بـ 18.2%، وهذا ما يعكس إيجاباً على موضوع الدراسة حيث أنه يخص الإداريين الذين هم أكثر إدراك بموضوع الدراسة على الأغلب.

الجدول رقم (07): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

الرقم	الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية %
01	أقل من 05 سنوات	4	12,1%
02	من 05 إلى 10 سنوات	15	45,5%
03	من 10 إلى 15 سنة	5	15,2%
04	أكثر من 15 سنة	9	27,3%
	المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss



الشكل رقم (09): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (07) أن الفئة السائدة من حيث الخبرة هي فئة من 05 سنوات إلى 10 سنوات والتي قدرت بـ 45.5% ثم تليها الفئات أكثر من 15 سنة ومن 10 إلى 15 سنة وأقل من 05 سنوات والتي قدرت بـ 27.3%، 15.2%، 12.1% على التوالي وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على ذوي الخبرة كما تعمل على تجديد ورسكلة موظفيها من بالاعتماد على الطاقات الشبانية.

ثانيا: قياس مدى ثبات عبارات الاستبانة

بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ من أجل قياس مدى صدق وثبات المحاور الخاصة بالاستبانة حيث استنتجنا أن معامل ألفا كرونباخ الكلي هو (0.913) وهو أكبر من (0.6) وهذا ما يؤكد مصداقية وثبات عبارات الاستبانة.

1- الصدق الظاهري (تحكيم الاستبيان): تم اختبار صدق الاستبيان بطريقة عرض فقراته على مجموعة من الأساتذة المحكمين للتأكد من ملائمته للدراسة، وتم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي على أساسها قامت الطالبتين بإجراء التعديلات المطلوبة للوصول الى الاستبيان المعتمد في الدراسة في شكله النهائي.

2- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يوضح الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي له، وفيما يلي عرض لمستويات الاتساق المحسوبة لكل محور حيث تبين أن كل فقرات الدراسة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ومستوى معنوية 0.95.

ثالثاً: اختبار نوع التوزيع لمحاور الدراسة

سيتم تحديد نوع التوزيع ما إذا كان طبيعي أم لا عن طريق اختبار كالمجروف - سمر نوف Kolmogorov (-Smirnov):

الجدول رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	قيمة Z المعنوية Sigg
المحور الأول	08	,000
المحور الثاني	03	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss,v27

من خلال الجدول رقم (08): أن كل محاور الاستبانة الخاصة بالدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة Sig أقل من (0.05)، وهو دال إحصائياً.

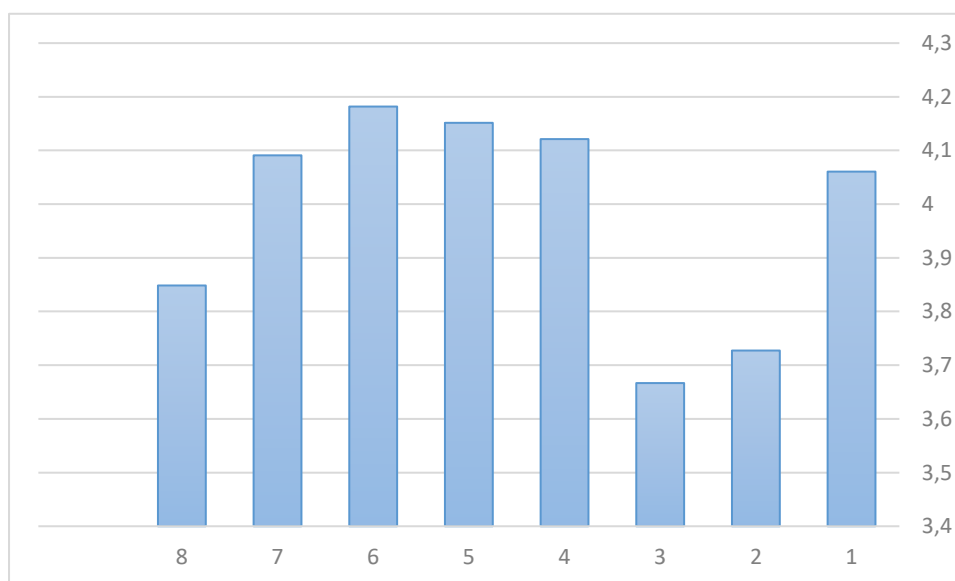
الفرع الثاني: تحليل بيانات محاور الدراسة

سنتمق في تحليل عبارات كل محور من أجل الإضفاء على موضوع دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة الشركات بمديرية الضرائب بولاية المسيلة، ومعرفة ومعالجة إشكالية الدراسة ميدانياً.

الجدول رقم (09): يمثل نتائج المحور الأول تقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تساهم الرقمنة في تسريع إجراءات التصريح والدفع الضريبي	05	4,0606	,96629	مرتفع
02	أدت الرقمنة إلى زيادة دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية	07	3,7273	,91079	مرتفع
03	الخدمات الرقمية مثل "مساھمك" و "طابعكم" سهلة الاستخدام	08	3,6667	,88976	مرتفع
04	تحسنت شفافية النظام الضريبي بعد تطبيق الرقمنة	03	4,1212	,59987	مرتفع
05	ساهمت الرقمنة في خفض نسبة التهرب الضريبي	02	4,1515	,71244	مرتفع
06	توفر المنصات الرقمية معلومات كافية عن القوانين الضريبية	01	4,1818	,72692	مرتفع
07	هناك صعوبات تقنية (انقطاع الانترنت، تعقيد الواجهات) تعيق استخدام الخدمات الرقمية	04	4,0909	,84275	مرتفع
08	يحتاج الموظفون والمكلفون إلى تدريب أفضل على الأدوات الرقمية	06	3,8485	,93946	مرتفع
المحور الأول			3,9811	,57632	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss, v27



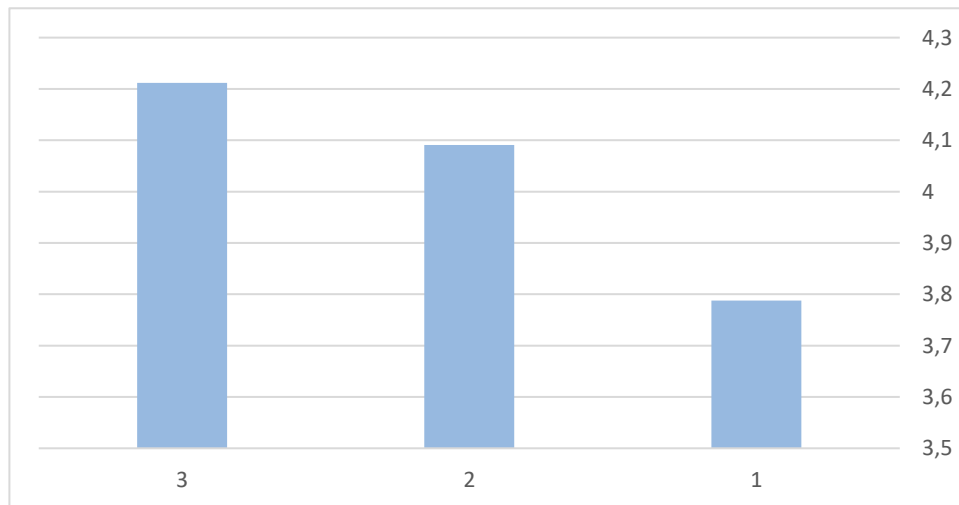
الشكل رقم (10): يوضح نتائج المحور الأول تقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول التي تم التوصل إليها وبالدرجة (08) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها تنتمي إلى المجال (3.4-4.2)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ (3,9811)، وبلغ الانحراف المعياري (0.57632)، وهذا ما يدل على الدور الفعلي للرقمنة على التحصيل الضريبي بغية تحقيق أهدافها المنشودة، وهذا ما توضحه فقرات الدرات حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع بمديرية الضرائب بالمسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

الجدول رقم (10): يمثل نتائج المحور الثاني دور الحوكمة في تعزيز الرقمنة

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة) تعزز ثقة المكلفين بالخدمات الرقمية	3,7879	,73983	مرتفع
02	توجد آليات فعالة لحماية البيانات الشخصية في المنصة	4,0909	,72300	مرتفع
03	الإدارة الضريبية تتفاعل بسرعة مع ملاحظات المستخدمين لتحسين الخدمات	4,2121	,73983	مرتفع
المحور الثاني				
مرتفع		4,0303	,54876	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss, v27



الشكل رقم (11): يوضح نتائج المحور الثاني دور الحوكمة في تعزيز الرقمنة

من خلال الدول رقم (10) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني التي تم التوصل إليها وبالبالغة (03) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها تنتمي إلى المجال (3.4-4.2)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني بلغ (4,0303)، وبلغ الانحراف المعياري (0.54876)، وهذا ما يدل على للمساهمة الفعلية للحوكمة في تعزيز الرقمنة بمديرية الضرائب بولاية المسيلة، وهذا ما توضحه فقرات الدراسة حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع بالمؤسسة محل الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة من أجل التأكد من صحتها أو رفضها، وهذا من خلال حسابنا لمعامل T - teste لأن التوزيع طبيعي لكل محاور الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

عند اختبارنا لفرضيات الدراسة نضع مستوى الدلالة بقيمة 0.05 ومستوى المعنوية 0.95.

كما يجب أن نحدد ما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا تؤثر الرقمنة على التحصيل الضريبي بدرجة عالية بمديرية الضرائب المسيلة؛

الفرضية البديلة H_1 : تؤثر الرقمنة على التحصيل الضريبي بدرجة عالية بمديرية الضرائب المسيلة.

الجدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

نتيجة اختبار الفرضية		(sig)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H_1	H_0				
قبول	رفض	0.000	6,744	6,908	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss, v27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن اختبار T للمحور الأول بلغ (6,908) و هو أكبر من T الجدولية و التي تقدر ب (6,744) و هذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,000) و هي أقل تماماً من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة

فيما يخص فقرات المحور الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 و التي تقول أنه تأثر الرقمنة على التحصيل الضريبي.

ثانيا: اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني:

يجب علينا تحديد ما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا تساهم الحوكمة في تعزيز الرقمنة بمديرية الضرائب المسيلة؛

الفرضية البديلة H_1 : تساهم الحوكمة في تعزيز الرقمنة بمديرية الضرائب المسيلة.

الجدول رقم (12): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

نتيجة اختبار الفرضية		(sig)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H_1	H_0				
قبول	رفض	0.000	7,171	7,344	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss,v27

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) أن اختبار T للمحور الثاني قدر بـ (7,344) و هو أكبر من T الجدولية و التي تقدر بـ (7,171)، كما أن مستوى الدلالة للمحور الثاني فدر بـ (0.05) ما يدل على أن مستوى المعنوية (0.95) ، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,000) و هي أقل تماما من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، وهذا ما يدل على أن قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه " تساهم الحوكمة في تعزيز الرقمنة" ورفض H_0 .

خلاصة الفصل الثاني

بعد نهاية هذا الفصل المخصص لتقرير الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من موظفي مديرية الضرائب المسيلة، وعلى ضوء ذلك تم تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بحيث تم التوصل الى أنه يوجد أثر فعلي ودور فعلي للرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة المؤسسات.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتضح أن الرقمنة في الإدارة الضريبية أصبحت خياراً استراتيجياً لا غنى عنه، وضرورة ملحة في ظل التغيرات والتطورات التكنولوجية الرقمية، والانتشار الهائل لاستخدام الانترنت، إذ يتيح تبني التكنولوجيا الرقمية للإدارة الضريبية تحسين عمليات التحصيل الضريبي وزيادة مستويات الامتثال الضريبي، ومحاربة التهرب الضريبي.

كما أن استخدام البرمجيات المعلوماتية اليوم ليست مجرد اتجاه طبيعي لتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة، بل هي تتدرج ضمن استراتيجيات إدارة الضرائب كونها تساهم في تفعيل وتحسين أدائها ونشاطها اليومي إلى جانب تقليص الوقت والجهد.

ويتضح كذلك أن تطبيق الحوكمة يشكل عنصراً محورياً في إنجاح مشاريع التحول الرقمي، لما توفره من إطار تنظيمي ورقابي يساهم في تحسين الكفاءة وضمان الشفافية، وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية فضلاً عن تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بعمليات الرقمنة.

وعليه فإن التكامل بين الرقمنة والحوكمة يشكل مساراً استراتيجياً نحو نظام ضريبي أكثر عدالة وكفاءة وفعالية، يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا النتائج التالية.

النتائج المستخلصة من الجانب النظري:

تتمثل في:

✓ يعاني التحصيل الضريبي التقليدي من عدة تحديات، من أبرزها تعقيد الإجراءات الإدارية، ضعف كفاءة الموارد البشرية، تفشي ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

✓ تكتسي الرقمنة في الإدارة الضريبية أهمية بالغة من خلال دقة والموضوعية في إنجاز مختلف العمليات داخل الإدارة الضريبية.

✓ تعد الحوكمة الرافعة الأكثر فاعلية لإنجاح مشاريع التحول الرقمي، إذ توفر بيئة داعمة من خلال ترسيخ الشفافية، المساءلة، مما يعزز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

النتائج المستخلصة من الجانب التطبيقي:

توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

✓ ساهمت الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة في تسريع إجراءات التصريح والتحصيل الضريبي.

الخاتمة

✓ أدت الرقمنة على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة إلى زيادة دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية.
✓ ساهمت الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة في تحسين شفافية النظام الضريبي وخفض نسبة التهرب الضريبي.

✓ أدت رقمنة الإدارة الضريبية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة إلى تحسين كفاءة وفعالية عمليات التحصيل الضريبي.

✓ تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة) على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة تعزز بشكل كبير من ثقة المكلفين بالخدمات الرقمية.

الاقتراحات:

✓ تحسين البنية التحتية التكنولوجية من البرمجيات والشبكات، لضمان تقديم خدمات عالية الجودة داخل الإدارة الضريبية.

✓ القيام بتنظيم البرامج التدريبية المتخصصة وورشات العمل المتعلقة ببرامج الحوكمة الرشيدة في المؤسسات، وذلك بهدف التوعية بأهمية الحوكمة داخل المؤسسات وإيضاح الهدف منها.

✓ ضرورة سد الفجوة الرقمية القائمة ودعم الأساليب المبتكرة للتحويل الرقمي من خلال تنظيم دورات تدريبية للكوادر البشرية ليتمكنوا من استخدام التكنولوجيا والاستفادة من كافة المزايا التي تقدمها.

✓ تحفيز المكلفين على استخدام التقنيات الرقمية وذلك من خلال منحهم بعض المزايا الجبائية التي تحفزهم على تبني هذه الوسائل الحديثة.

✓ ضرورة التوجه إلى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارة الضريبية باعتبارها إحدى الوسائل الحديثة والفعالة في التسيير، لما لها دور محوري في تحسين جودة الخدمة العمومية، وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق العدالة والشفافية مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي.

آفاق الدراسة:

✚ أثر الرقمنة على مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

✚ دور الحوكمة الرقمية في الإدارة الضريبية.

✚ دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل التحصيل الضريبي.



قائمة المصادر
والمراجع

المراجع

الكتب:

- (1) أحمد فرج أحمد، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، الرياض، 2009.
- (2) علي زغود، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (3) محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة بوزريعة الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

المقالات العلمية:

- (1) بكر عبد الله موسى محمد، عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، 2023.
- (2) بن خالد فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة زهراء، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلد: 20، العدد: 02، ديسمبر 2024.
- (3) بوسليمان صليحة، ضريفي نوال، فعالية حوكمة القطاع العام كإحدى آليات تحديات التسيير العمومي، مجلة الحوكمة، المجلد: 01، العدد: 02، 2019.
- (4) حكيم بوجطو، سونة عبد القادر، أثر تبني مبادئ الحوكمة على تحسين أداء إدارة الضرائب في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد: 02، 2022.
- (5) دربال سفيان، سي محمد لخضر، فعالية النظام الضريبي الجزائري، تحديات الواقع ورهانات الغد، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 03، 2023.
- (6) سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد: 16، 2023.
- (7) عبد الهادي، بن الحاج جلول ياسين، النظام الضريبي بين أفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل الفترة (1992-2018)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 01، 2022.
- (8) فارس بن يدير، مصطفى إيدر، محمد زرقون، عصنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: 08، العدد: 01، 2022.

- 9** قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:5، العدد:2، 2011.
- 10** قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد:06، العدد:02، 2022.
- 11** كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد:19، العدد:31، 2023.
- 12** مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وأفاق، مجلة الإحياء، المجلد:29، العدد:29، أكتوبر 2020.
- 13** مبروكي فاتح، بن عيسى ريم، مدى تفعيل مؤشرات الحوكمة في القطاع العام بالجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:05، العدد:03، 2023.
- 14** مرزوقة جلال، حسين ذيب، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد:08، العدد:01، 2025.
- 15** مشقق حسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد:07، العدد:02، 2023.
- 16** معروز دليلة، مسقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد: السادس، العدد: الثالث، سبتمبر 2012.
- 17** هديل سليمان، أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي، مجلة جامعة البحث، المجلد:46، العدد:16، 2024.
- 18** واضح سليمة، عيسى سماعيل، متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:07، العدد:02، 2023.
- 19** ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:12، 2012.
- 20** يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، العدد:16، جوان 2014.

الرسائل الجامعية:

- 1) إيدير مصطفى، أثر الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021-2022.
- 2) بوعمامة مريم، دور تطبيق الحوكمة في إدارة الضرائب لتفعيل الرقابة الجبائية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2025.
- 3) زويد أسامة، سويسي محمد الطيب، مساهمة الإدارة الإلكترونية في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023-2024.
- 4) صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر، 2023-2024.
- 5) العربي شيماء، مغراوي منصورية، النظام الضريبي ودوره في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023.
- 6) علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022-2023.
- 7) واكوك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

المواقع الإلكترونية:

- 1) الموقع الإلكتروني لبوابة مساهمتك moussahamatic@mf.gov.dz
- 2) الموقع الإلكتروني لمنصة طابعكم <https://tabioucom.mf.gov.dz>
- 3) الموقع الإلكتروني لمنصة قسيمتك www.qassimatouka.mf.gov.dz



جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وجباية

الاستبيان

سيدي الكريم، سيدي الكريمة، السلام عليكم ورحمة الله / تحية طيبة:

في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر الموسومة بالعنوان التالي: " دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة المؤسسات "

دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الرجاء التفضل والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة بدقة وموضوعية لاستغلال هذه المعلومات في خدمة البحث العلمي وتدعيمها للدراسة المنجزة، كما نحيطكم علما أن المعلومات المقدمة سيتم التعامل معها بكل سرية وحصرها للغرض العلمي.

شكرا على حسن تعاونكم

الأستاذ المشرف / د / كثير عيسى

من إعداد الطالبتين: مرزوقي مسعودة
لعكايشي وردة

المحور الأول: البيانات العامة

1- الجنس:

أنثى

ذكر

2- العمر:

أقل من 25 سنة من 25 إلى 30 سنة 30 إلى 40 سنة 50 سنة فما فوق

3- المؤهل العلمي:

بكالوريا ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه

4- المسمى الوظيفي:

مفتش رئيسي متصرف إداري ملحق إداري عون مكتب أخرى

5- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات 5-10 سنوات 10-15 سنوات أكثر من 15 سنوات

المحور الثاني: تقييم أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

6- تساهم الرقمنة في تسريع إجراءات التصريح والدفع الضريبي

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

7- أدت الرقمنة إلى زيادة دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

8- الخدمات الرقمية مثل "مساهمتك" و"طابعكم" سهلة الاستخدام

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

9- تحسنت شفافية النظام الضريبي بعد تطبيق الرقمنة.

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

10- ساهمت الرقمنة في خفض نسبة التهرب الضريبي

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

11- توفر المنصات الرقمية معلومات كافية عن القوانين الضريبية

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

12- هناك صعوبات تقنية (انقطاع الإنترنت، تعقيد الواجهات) تعيق استخدام الخدمات الرقمية

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

13- يحتاج الموظفون والمكلفون إلى تدريب أفضل على الأدوات الرقمية

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

المحور الثالث: دور الحوكمة في تعزيز الرقمنة

14- تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة) تعزز ثقة المكلفين بالخدمات الرقمية.

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

15- توجد آليات فعالة لحماية البيانات الشخصية في المنصات الرقمية.

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

16- الإدارة الضريبية تتفاعل بسرعة مع ملاحظات المستخدمين لتحسين الخدمات.

موافق موافق بشدة محايد غير موافق غير موافق بشدة

شكرًا لتعاونكم



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،

الإسم: مسعود اللقب: مسعود قتي

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20.11.06497.. والصادرة بتاريخ: 23...12...2019

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، عنوانه:

..... دور السرقة في زيادة فعالية التحصيل المصرفي

..... في ظل حوكمة المؤسسة دراسة حالة مديرية

..... الصراخ لسوية المسيلة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/02

الإمضاء



عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه المكون الرئيسي للإدارة الإقليمية

حكيمه غرابي





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: و. د. دة اللقب: لعكلا يشيبي
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210477188.. والصادرة بتاريخ: 2024.10.4.21 -
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة. 9/6

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، عنوانه:

دور الرقمنة في زيادة فعالية التوصل الحضري في
طال حوكمة المؤسسات - دراسة حالة مديرية الضرائب
لولاية المهيمنة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025.10.6.22

الإمضاء



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة في: 2024/25

رقم: /

إلى السيد المحترم: مدير الدراسات

لولاية المسيلة

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد...

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسماً عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	مسعودة مرزوشي	٤٥٢٥٦٤٩٦	...
2	وردة لعكاشي	٤٨٥٤٦٦٨٨٤	...

عنوان البحث: دور الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في ظل حوكمة المؤسسات - دراسة حالة مديرية الضرائب

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	رئيس القسم (الختم والإمضاء)
د. عيسى كشير	ق. المديري	رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة

الأستاذ:
عبد الرحمان عفيفية

Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences

السنة الجامعية 2024/25



Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		09-JUN-2025 00:20:18
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	33
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المؤهل الوظيفية الخبرة /ORDER=ANALYSIS.	
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

		خاصية الجنس	خاصية العمر	خاصية المؤهل العلمي	خاصية المسمى الوظيفي	خاصية الخبرة المهنية
N	Valide	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0

Table de fréquences

		خاصية الجنس		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	ذكر	22	66,7	66,7	66,7
	أنثى	11	33,3	33,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

خاصية العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	8	24,2	24,2	24,2
	من 25 إلى 30 سنة	9	27,3	27,3	51,5
	من 30 إلى 40 سنة	12	36,4	36,4	87,9
	سنة فما فوق 50	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

خاصية المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	6	18,2	18,2	18,2
	ليسانس	14	42,4	42,4	60,6
	ماستر	11	33,3	33,3	93,9
	دكتوراه	2	6,1	6,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

خاصية المسمى الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مفتش رئيسي	9	27,3	27,3	27,3
	متصرف إداري	8	24,2	24,2	51,5
	ملحق إداري	6	18,2	18,2	69,7
	عون مكتب	4	12,1	12,1	81,8
	أخرى	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

خاصية الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	4	12,1	12,1	12,1
	من 05 إلى 10 سنوات	15	45,5	45,5	57,6
	من 10 إلى 15 سنة	5	15,2	15,2	72,7
	أكثر من 15 سنة	9	27,3	27,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المحور_الأول Q01 Q02 Q03 Q04 Q05 Q06 Q07 Q08
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تساهم الرقمنة في تسريع إجراءات التصريح والدفع الضريبي	33	2,00	5,00	4,0606	,96629
أدت الرقمنة إلى زيادة دقة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية	33	1,00	5,00	3,7273	,91079
الخدمات الرقمية مثل "مساعدتك" و "طابعكم" سهلة الاستخدام	33	1,00	5,00	3,6667	,88976

تحسنت شفافية النظام الضريبي بعد تطبيق الرقمنة	33	3,00	5,00	4,1212	,59987
ساهمت الرقمنة في خفض نسبة التهرب الضريبي	33	2,00	5,00	4,1515	,71244
توفر المنصات الرقمية معلومات كافية عن القوانين الضريبية	33	2,00	5,00	4,1818	,72692
هناك صعوبات تقنية (انقطاع الانترنت، تعقيد الواجهات) تعيق استخدام الخدمات الرقمية	33	2,00	5,00	4,0909	,84275
يحتاج الموظفون والمكلفون إلى تدريب أفضل على الأدوات الرقمية	33	1,00	5,00	3,8485	,93946
المحور_الأول	33	2,50	4,63	3,9811	,57632
N valide (liste)	33				

المحور_الثاني Q11 Q10 Q09=VARIABLES DESCRIPTIVES
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة) تعزز ثقة المكلفين بالخدمات الرقمية	33	2,00	5,00	3,7879	,73983
توجد آليات فعالة لحماية البيانات الشخصية في المنصة	33	2,00	5,00	4,0909	,72300
الإدارة الضريبية تتفاعل بسرعة مع ملاحظات المستخدمين لتحسين الخدمات	33	2,00	5,00	4,2121	,73983
المحور_الثاني	33	2,67	5,00	4,0303	,54876
N valide (liste)	33				

NPAR TESTS

المحور_الأول المحور_الثاني=K-S(NORMAL)
/MISSING ANALYSIS
/KS_SIM CIN(99) SAMPLES(10000).

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		المحور_الأول	المحور_الثاني	
N		33	33	
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,9811	4,0303	
	Ecart type	,57632	,54876	
Différences les plus extrêmes	Absolu	,154	,255	
	Positif	,132	,199	
	Négatif	-,154	-,255	
Statistiques de test		,154	,255	
Sig. asymptotique (bilatérale) ^c		,000	,000	
Sig. Monte Carlo (bilatérale) ^d	Sig.	,043	,000	
	99% Intervalle de confiance	Borne inférieure	,038	,000
		Borne supérieure	,048	,000

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Méthode de Lilliefors basée sur 10000 échantillons de Monte Carlo avec valeur de départ 2000000.

RELIABILITY

/VARIABLES=المحور_الأول المحور_الثاني

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	33	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,913	2

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=المحور_الأول

/ES DISPLAY(TRUE)

/CRITERIA=CI(.95).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
المحور_الأول	33	3,9811	,57632	,10033

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	Df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور_الأول	39,682	32	,000	3,98106	3,7767	4,1854

Tailles d'effet pour échantillon unique

	Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance		
			Inférieur	Supérieur	
المحور_الأول	d de Cohen	,57632	6,908	5,186	8,622
	Correction de Hedges	,59029	6,744	5,063	8,418

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
المحور_الثاني	33	4,0303	,54876	,09553

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور_الثاني	42,190	32	,000	4,03030	3,8357	4,2249

Tailles d'effet pour échantillon unique

	Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
			Inférieur	Supérieur
المحور_الثاني d de Cohen	,54876	7,344	5,518	9,163
Correction de Hedges	,56205	7,171	5,388	8,946

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.